أثر المشاركة في الحكومات الائتلافية على التراجع الانتخابي لأحزاب الخضر دراسة حالتي ألمانيا والنمسا

The Impact of Participation in Coalition Governments on the Electoral Decline of Green Parties: A Case Study of Germany and Austria

علي عبد المطلب محمد نصر

دكتوراه العلوم السياسية – جامعة الإسكندرية

المستخلص:

استهدفت هذه الدراسة تحليل أثر مشاركة أحزاب الخضر في الحكومات الائتلافية على التراجع الانتخابي لهذه الأحزاب، في محاولة للكشف عن أبرز العوامل المفسرة لهذا التراجع عقب المشاركة في الحكومة، واعتمدت الدراسة على تحليل حالتي ألمانيا والنمسا، حيث شاركت أحزاب الخضر في الحكومات الائتلافية في كلا البلدين، ثم تراجعت انتخابيًا في الانتخابات التالية لتلك المشاركة. وقد خلصت الدراسة أن المشاركة في الحكومات الائتلافية تفرض العديد من التحديات على أحزاب الخضر، أبرزها التنازلات المصاحبة للوصول إلى توافق مع شركاء الائتلاف، والتي قد تجعلها تقبل ببعض السياسات التي لا تتوافق مع أيديولوجيتها أو تأجيل تنفيذ بعض أهدافها الطموحة، مما قد يؤدي إلى غضب قطاع من مؤيديها ومن ثمَّ التأثير على شعبيتها وزخمها الانتخابي.

كما انتهت الدراسة إلى أن مشاركة أحزاب الخضر في الحكومة الائتلافية في كل من ألمانيا والنمسا قد أدت إلى تراجع انتخابي واضح في الانتخابات الأخيرة التي أعقبت مشاركتهما في الحكومة، وذلك نظرًا للتنازلات السياسية التي صاحبت الدخول في الحكومات الائتلافية وضرورة الالتقاء في منطقة وسط بين أحزاب الائتلاف. كما أن هناك عوامل أخرى لهذا التراجع لا تتعلق بالانضمام إلى الحكومة الائتلافية، وفي مقدمتها العوامل الاقتصادية، فتدهور الاقتصاد يؤدي إلى تراجع اهتمام المواطنين بقضايا "ما بعد المادية" كتغير المناخ، حيث أن هذه القضايا البيئية لا تزدهر خلال الأوقات الاقتصادية الصعبة كالتي تواجهها أوروبا مؤخرًا خاصة منذ الحرب الروسية الأوكرانية، فضلًا عن الصعود القوي لأحزاب اليمين المتطرف في الدولتين ومناهضتها لسياسات التصدي لتغير المناخ، مما أثر على الزخم الانتخابي لأحزاب الخضر.

كلمات مفتاحية: أحزاب الخضر، التراجع الانتخابي، الحكومات الائتلافية، ألمانيا، النمسا.

Abstract:

This study aimed to analyze the impact of Green parties' participation in coalition governments on their electoral decline, attempting to uncover the main factors explaining this decline following government participation. The study focused on the cases of Germany and Austria, where Green parties have participated in coalition governments, followed by an electoral decline in the subsequent elections.

The study concluded that participation in coalition governments imposes several challenges on Green parties, primarily the concessions necessary to reach an agreement with coalition partners. This may lead them to accept policies that do not align with their ideology or delay the implementation of some of their ambitious goals, potentially causing dissatisfaction among their supporters and, consequently, affecting their popularity and electoral momentum.

Furthermore, the study found that the participation of Green parties in coalition governments in both Germany and Austria resulted in a noticeable electoral decline in the recent elections following their government participation, due to the political concessions associated with joining coalition governments and the need to meet halfway with coalition parties. There are also other factors contributing to this decline unrelated to joining coalition governments, particularly economic factors. Economic downturns lead to a decreased interest among citizens in "post-materialist" issues, such as climate change, as these environmental concerns do not thrive during economically challenging times, like those faced by Europe recently, especially since the Russian-Ukrainian war. Additionally, the strong rise of far-right parties in both countries, which oppose climate change policies, has impacted the electoral momentum of green parties.

Keywords: Green parties, Electoral decline, Coalition governments, Germany, Austria.

مقدمة:

شهدت العقود الأخيرة صعودًا سياسيًا ملحوظًا لأحزاب الخضر في العديد من الدول على صعيد القارة الأوروبية، بل أصبحت تلك الأحزاب من الفاعلين المؤثرين في السياسة الأوروبية، حيث تحولت من أحزاب احتجاجية هامشية إلى فاعلين سياسيين يشاركون بفاعلية في صنع السياسات العامة، ويدخلون في تشكيل الحكومات الائتلافية في العديد من الدول الأوروبية، مما جعلها جزءًا أساسيًا من المشهد السياسي الأوروبي.

وقد ساهم ارتفاع وعي المواطنين الأوروبيين بقضايا البيئة وتغير المناخ في وضع القضايا البيئية على رأس الأجندة السياسية لتكون من أبرز القضايا المثارة في أوقات الانتخابات، فضلًا عن تحلي غالبية أحزاب الخضر بالمرونة والاعتدال، وحسن استثمار الحوادث البيئية في تسليط الضوء على القضايا التي تتبناها، مما أتاح لهذه

الأحزاب زيادة حصتها من أصوات الناخبين وتحقيق مكاسب انتخابية معتبرة جعلها شريكًا جذَّابًا للدخول في العديد من الحكومات الائتلافية.

وعلى الرغم من النجاح الانتخابي الواضح لأحزاب الخضر، بل ومشاركتها في الحكومات الائتلافية في العديد من الدول الأوروبية خلال العقدين الماضيين، إلا أن هذه المشاركة قد فرضت على تلك الأحزاب الجديدة تحديات كبيرة سواء فيما يتعلق بتقديم تنازلات سياسية للدخول في الائتلاف الحاكم وللمحافظة على الاستقرار الحكومي بعد ذلك، أو من حيث بطء تنفيذ ما وعدت به من سياسات أثناء الانتخابات، نظرًا لاعتبارات التنسيق مع شركاء الائتلاف، في ظل ضغط ناخبي ومؤيدي تلك الأحزاب لتحقيق إنجازات سريعة، مما يثير تساؤلات عديدة حول مدى تأثير مشاركة أحزاب الخضر في الحكومات الائتلافية على شعبيتها ونتائجها الانتخابية اللاحقة لتلك المشاركة، خاصة في ظل التراجع الانتخابي لأحزاب الخضر في العديد من الحالات عقب مشاركتها في الحكومات الائتلافية.

ولذلك تسعى هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة التراجع الانتخابي الذي شهدته العديد من أحزاب الخضر بعد مشاركتها في الحكومات الائتلافية، في محاولة للكشف عن أبرز العوامل المفسرة لهذا التراجع خاصة وأنه يأتي بعد نجاح انتخابي كبير لهذه الأحزاب أتاح لها أن تشارك في الائتلاف الحاكم. وسوف تركز الدراسة على حالتي ألمانيا والنمسا، حيث حققت أحزاب الخضر في كلتا الدولتين (حزب الخضر الألماني، وحزب الخضر النمساوي) صعودا انتخابيًا واضحًا في الانتخابات الفيدرالية قبل الأخيرة، ما أهّلهما للمشاركة في الحكومة بعد تحقيقهما لنتائج تاريخية، إلا أن كلا الحزبين شهدا تراجعًا انتخابيًا واضحًا في الانتخابات الفيدرالية الأخيرة (٢٠٢٥ في ألمانيا و٢٠٢٤ في النمسا)، ولذا تقدم الحالتان فرصة سانحة لتحليل ظاهرة التراجع الانتخابي لأحزاب الخضر عقب مشاركتها في الحكومات الائتلافية.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من تصديها لموضوع يتسم بالحيوية والحداثة، فضلًا عن تسليطها الضوء على معضلة تحقيق التوازن بين المبادئ والبرجماتية السياسية لدى الأحزاب الجديدة كأحزاب الخضر، والتي تدافع عن قضايا ذات طابع أخلاقي أو قيمي، مثل قضايا البيئة أو العدالة الاجتماعية، مما يساعد على فهم أعمق للتحديات التي تواجهها أحزاب الخضر في سياق الحكومات الائتلافية أو عند انتقالها من المعارضة إلى الحكم، وتأثير مشاركتها في الائتلاف الحاكم على قواعدها الشعبية ونتائجها الانتخابية اللاحقة.

المشكلة البحثية:

تعتبر أحزاب الخضر من أنجح العائلات الحزبية في العقود الأخيرة، وحققت صعودًا انتخابيًا مستمرًا في العديد من الدول الغربية خاصة في قارة أوروبا، إلا أن هذا الصعود غالبًا ما يُقابل بمفارقة لافتة، تتمثل في تراجعها الانتخابي في الدورة التالية بعد مشاركتها في الحكومات الائتلافية. وتثير هذه المفارقة تساؤلات هامة حول مدى قدرة هذه الأحزاب على المحافظة على قاعدتها الشعبية وزخمها الانتخابي عند الانتقال من المعارضة إلى الحكم، كما

تثير غموضًا بحثيًا مهمًا يتمثل في التناقض بين ما يفترض أن تمنحه المشاركة الحكومية من نفوذ سياسي وفرص لتعزيز المكانة الانتخابية والقاعدة الشعبية، وبين ما تسجله النتائج الفعلية من تراجع في نسب التصويت وعدد المقاعد داخل البرلمان.

ولذا فإن المشكلة البحثية لهذه الدراسة تتمثل في كيفية تأثير المشاركة في الحكومات الائتلافية على التراجع الانتخابي لأحزاب الخضر؟، خاصة في حال تقديم تنازلات تمس أفكارها الأساسية سعيًا للمشاركة في الائتلاف الحاكم أو تحقيق الاستقرار الحكومي خلال فترة مشاركتها. ونقصد بالتراجع الانتخابي الانخفاض الملحوظ في نسبة الأصوات أو عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب مقارنة بالدورة الانتخابية السابقة.

وعلى ذلك تسعى الدراسة للإجابة عن بعض التساؤلات الرئيسية المتعلقة بالتراجع الانتخابي لأحزاب الخضر بعد المشاركة في الحكومات الائتلافية، وهي: ما أحزاب الخضر وأبرز أفكارها والعوامل الرئيسية وراء صعودها الانتخابي في العديد من الدول الأوروبية؟، ما التحديات التي تواجهها أحزاب الخضر عند مشاركتها في الحكومات الائتلافية؟، هل فقدت أحزاب الخضر جزءًا من زخمها الانتخابي نتيجة تقديم تنازلات سياسية فرضتها اعتبارات المشاركة في الحكومة؟ ما العوامل الرئيسية المفسرة للتراجع الانتخابي لأحزاب الخضر في الحالات محل الدراسة عقب مشاركتها في الائتلاف الحاكم؟.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالعوامل الرئيسية وراء الصعود الانتخابي والنجاح المتنامي لأحزاب الخضر في العديد من الدول الأوروبية، انتهاءً بمشاركتها في الحكومات الائتلافية في عدة دول أوروبية، كما تسعى الدراسة إلى فهم وتحليل أسباب التراجع الانتخابي الذي شهدته العديد من أحزاب الخضر بعد المشاركة في الحكومة، وذلك بالتركيز على الحالتين الألمانية والنمساوية في الانتخابات الفيدرالية الأخيرة، سعيًا لتقديم رؤية شاملة عن أثر المشاركة في الحكومات الائتلافية على التراجع الانتخابي لأحزاب الخضر.

منهج الدراسة:

انطلاقًا من طبيعة موضوع الدراسة وهدفها، سنلجأ في معالجتنا لموضوعها إلى استخدام منهج تحليل النظم، حيث يقوم هذا المنهج على النظر إلى الظواهر السياسية باعتبارها أنظمة تتفاعل مكوناتها الداخلية مع بيئتها الخارجية، واعتبار أن كل نظام يواجه مطالب وتحديات وعليه أن يستجيب لها بشكل يضمن استمراره. ويساعد هذا المنهج على فهم وتحليل كيف تؤثر مشاركة أحزاب الخضر في الحكومات الائتلافية على شعبيتها ونتائجها الانتخابية اللاحقة، حيث سيتم النظر إلى الحزب كجزء من النظام السياسي الوطني، وتحليل تفاعلاته قبل المشاركة الحكومية وما بعدها، وكذلك دراسة العوامل المؤثرة على صعود أحزاب الخضر، وكيفية تفاعل هذه الأحزاب مع البيئة السياسية والمؤسسية التي تنخرط فيها، بما يشمل ضغوط شركاء الائتلاف، وتوقعات قواعدها الشعبية،

ومتطلبات الاستقرار الحكومي، وكيفية تأثير هذه الضغوط على أدائها في الحكومات الائتلافية وتراجع نتائجها بعد ذلك، وكذلك التحديات التي تواجهها عند الانتقال من المعارضة إلى الحكم، مما يتتح فهمًا أعمق للعوامل التي تسهم في تراجع النتائج الانتخابية لأحزاب الخضر.

كما تعتمد الدراسة على أداة دراسة الحالة لتحليل حالتي حزب الخضر الألماني وحزب الخضر النمساوي بصورة مُفَصَّلة، مما يوفر رؤى معمقة حول العوامل التي أدت لصعود وتنامي نجاح تلك الأحزاب، إضافة لملاحظة العوامل التي تؤثر سلبًا على صعودها الانتخابي أو تؤدي إلى تراجع نتائجها بعد المشاركة في الحكومات الائتلافية. فضلًا عن استخدام المدخل المقارن، وذلك لمقارنة الأداء والنتائج بين آخر استحقاقين انتخابيين في كل حالة من حالتي الدراسة، وتحديد عوامل الصعود ثم التراجع سعيًا لفهم وتحليل ظاهرة تراجع النتائج الانتخابية لهذه الأحزاب عقب مشاركتها في الحكومات الائتلافية.

دراسات سابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت أحزاب الخضر وذلك من زوايا متعددة، خاصة مع استمرار صعودها الانتخابي وتحولها من ظاهرة هامشية إلى فاعل مركزي في المشهد الحزبي الأوروبي. فقد عرضت بعض الدراسات لنشأة أحزاب الخضر وأفكارها والقضايا الرئيسية التي تتبناها (Burchell, 2002)، بينما ركزت العديد من الدراسات على تحليل عوامل صعود أحزاب الخضر في أوروبا، حيث خلصت دراسة (الشورى، ٢٠٢٤) إلى أن أبرز العوامل المؤثرة على الصعود السياسي لأحزاب الخضر في دول غرب أوروبا هي النمو الاقتصادي، وتبني تلك المجتمعات قيم ما بعد المادية، واعتدال أحزاب الخضر وطبيعة القضايا التي تروج لها، فضلاً عن الهندسة المؤسسية للعملية الانتخابية.

كذلك تناولت دراسة أخرى محددات النجاح الانتخابي لأحزاب الخضر في دول الاتحاد الأوروبي بالتركيز على الحالة الألمانية، وأهم هذه المحددات هي العوامل الاقتصادية وطبيعة الأحزاب السياسية والنظام الحزبي، والنظام الانتخابي ومستوى اللامركزية (قاسم، ٢٠٢٥). كما حللت دراسة (Williams, 1999) عوامل انتشار وصعود أحزاب الخضر في أوروبا وذلك عبر مقارنة سياسات تلك الأحزاب في النمسا وبريطانيا وهولندا. فيما عالجت دراسات أخرى أسباب التباين الملحوظ في الأداء الانتخابي لأحزاب الخضر على صعيد القارة الأوروبية، والتي تتأثر بطلب الناخبين واللامركزية الإقليمية وطبيعة الأنظمة الانتخابية واستراتيجية الأحزاب الكبرى (Grant & Tillet, 2019).

إلى جانب ذلك سعت بعض الدراسات لتحليل ديناميكيات الحكومات الائتلافية الكبيرة وخلصت أنه في ظل هذا النوع من الحكومات تكون خطوط المسؤولية غير واضحة وفي حال الأداء السئ للحكومة فإن كل حزب من أحزاب

الائتلاف الحاكم يلقي باللوم على شركائه في الائتلاف (Plescia, Kritzinger & Spoon, 2022). وسلطت دراسات أخرى الضوء على أثر المشاركة في الحكومات الائتلافية على أحزاب الخضر موضحة تحديات وصعوبات التوفيق بين التنازلات المتأصلة في كونها شريكًا ائتلافيًا صغيرًا وقاعدة دعمها الشعبية الموجهة نحو السياسات، وخلصت أن تكاليف المشاركة الحكومية لأحزاب الخضر مرتفعة، بينما كانت مكاسب السياسات متفاوتة (Little, 2016).

وأعطت دراسات أخرى اهتمامًا خاصًا بدراسة حالة محددة لأحزاب الخضر، فقد تناولت دراسة (Eberl, Huber & Plescia, 2020) عوامل النجاح التاريخي لحزب الخضر النمساوي في انتخابات ٢٠١٩ ودخوله في أول حكومة ائتلافية بين الخضر والمحافظين في أوروبا، بينما عالجت دراسة أخرى حالة حزب الخضر الألماني، وتقييم نجاحه وأسبابه، بالإضافة إلى المقارنة بين حزب الخضر الألماني وحزب الخضر الأمريكي من حيث فوزهما بالأصوات في الانتخابات وتأثيرهما على بيئات بلديهما (Kaza and Smith, 2021).

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بربطها بين صعود أحزاب الخضر وتراجعها في سياق زمني متصل، مع التركيز على نتائج الانتخابات التي تلي فترة المشاركة الحكومية مباشرة، وأثر تلك المشاركة على تراجع الزخم الانتخابي لتلك الأحزاب. ومن هنا تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل منهجي لتجربتين من أنجح التجارب الحزبية لأحزاب الخضر في أوروبا، وهما حالتي حزب الخضر الألماني والنمساوي، سعيًا لفهم أعمق لأثر المشاركة في الحكومات الائتلافية على التراجع الانتخابي لتلك الأحزاب لاحقًا.

تقسيم الدراسة:

انطلاقًا من هدف الدراسة والتساؤلات الرئيسية التي تحاول الإجابة عنها، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة، يتناول أولها التعريف بأحزاب الخضر وعوامل صعودها الانتخابي في أوروبا ومشاركتها في الحكومات الائتلافية، بينما يعرض المبحث الثاني لدراسة حالة حزب الخضر الألماني من حيث التعريف به وصعوده الانتخابي المستمر خاصة في الانتخابات الفيدرالية ٢٠٢١ وأسباب تراجعه نتائجه في الانتخابات الفيدرالية الأخيرة ٢٠٢٥.

ويحلل المبحث الثالث والأخير حالة حزب الخضر النمساوي، من حيث صعوده التاريخي في الانتخابات الوطنية ٢٠١٩، ثم أسباب تراجع نتائجه في انتخابات عام ٢٠٢٤ عقب مشاركته في الحكومة، وفي الخاتمة نعرض لأبرز نتائج الدراسة والتساؤلات الرئيسية التي حاولت الإجابة عنها.

المبحث الأول: التعريف بأحزاب الخضر وعوامل صعودها

يهدف هذا المبحث إلى التعريف بأحزاب الخضر وأبرز الأفكار والقضايا محل الاهتمام من قبل هذه الأحزاب، إضافة إلى عوامل صعودها الانتخابي ونجاحها المتنامي، فضلًا عن اتجاه الكثير من هذه الأحزاب للمشاركة في الحكومات الائتلافية في العديد من الدول في العقدين الأخيرين.

المطلب الأول: التعريف بأحزاب الخضر:

تعتبر السياسة الخضراء "Green politics" أيديولوجية سياسية بدأت تتشكل في العالم الغربي في سبعينيات القرن الماضي، وتهدف إلى بناء مجتمع مستدام بيئيًا، بما في ذلك حماية البيئة، ونبذ العنف، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والديمقراطية الشعبية، ومنذ ذلك الحين، تطورت أحزاب الخضر وترسخت في العديد من دول العالم، وحققت نجاحًا انتخابيًا واضحًا، كما يتشارك مؤيدو هذه الأحزاب في العديد من الأفكار مع حركات البيئة، والنسوية، والسلام[١].

وكان ظهور أحزاب الخضر في جميع أنحاء أوروبا خلال ثمانينيات القرن الماضي إيذانًا بظهور شكل "جديد" من الممارسة السياسية وتحدّيًا للنماذج التقليدية القائمة للنشاط والتنظيم الحزبي، حيث تميزت هذه الأحزاب عن غيرها من العائلات الحزبية الراسخة بتوجهها البيئي، ونهجها التشاركي واللامركزي تجاه التنظيم الحزبي، وارتباطها الوثيق بالحركات الاجتماعية الجديدة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي[٢]. ومن أمثلة هذا النوع من الأحزاب، حزب الخضر في كلٍ من فرنسا وبلجيكا والنمسا وألمانيا، والسويد وفنلندا وأستراليا وكندا، وإيطاليا وأيرلندا وسويسرا ونيوزيلندا[٣].

ولا تقتصر خصوصية أحزاب الخضر على تمثيلها للحركات الاجتماعية الجديدة فحسب، بل إن هذه الأحزاب – بحكم تعريفها – تُمثل تحدّيًا سياسيًا جديدًا يضع قضايا حماية البيئة على رأس جدول الأعمال، ولذلك، تُعرف هذه الأحزاب ليس فقط كأدوات لاحتجاج الحركات الاجتماعية الجديدة، بل أيضًا كصوت قوي للقضايا والنقاشات الناشئة حديثًا حول القضايا البيئية، ويوفر هذا المزيج لأحزاب الخضر أساسًا أيديولوجيًا متميزًا بوضوح عن الأحزاب السياسية الأخرى[٤].

وتتسم أحزاب الخضر ببعض السمات التي تميزها عن نظيراتها الأكثر تقليدية، ومنها: ضعف آليات الالتزام التي تربط النشطاء بالأحزاب، والتي تنعكس في محدودية مستويات العضوية في الحزب؛ ورفض التنظيم الحزبي التقليدي البيروقراطي لصالح تعبئة لامركزية ومنسقة أفقيًا للنشطاء؛ والتركيز على صنع القرار الجماعي وزيادة مشاركة كافة الأعضاء[٥].

وازدهرت أحزاب الخضر في المشهد السياسي الأوروبي في العقود الأخيرة، وانتشرت ظاهرة الأحزاب الخضراء بسرعة هائلة، لدرجة أنه لا يوجد بلد أوروبي حاليًا، لم يشهد تأسيس مثل هذا النوع من الأحزاب[6]. ونظرًا لأن أحزاب

الخضر دأبت على التركيز بقوة على القضايا العابرة للحدود الوطنية، فقد وفر لها ذلك منصة بالغة الأهمية لمواصلة تعزيز أجندتها البيئية والاجتماعية، مما مكنها أن تصبح فاعلًا راسخًا على الساحة السياسية الأوروبية في غضون بضعة عقود [٧].

كما تجدر الإشارة إلى تفاوت النجاح الانتخابي لهذه الأحزاب على صعيد القارة الأوروبية، ففي الديمقراطيات التوافقية الأوروبية، رسخت أحزاب الخضر مكانتها كفاعلين سياسيين مؤثرين، حتى وإن كانت قليلًا ما تتجاوز عتبة الـ ١٠٪، كما شهدت دول أخرى، معظمها دول الشمال والغرب الأوروبي، ظهور أحزاب خضر مؤثرة، ومع ذلك، تكافح أحزاب الخضر في أماكن أخرى من أوروبا لتحقيق أداء انتخابي جيد، ففي دول جنوب وشرق أوروبا ودول البلطيق، لا تزال أحزاب الخضر منظمات سياسية ضعيفة، مع استثناءات قليلة[8].

المطلب الثاني: عوامل الصعود الانتخابي لأحزاب الخضر:

يمكن ملاحظة النجاح المتنامي والصعود الانتخابي لأحزاب الخضر في العديد من الأنظمة السياسية في دول الاتحاد الأوروبي وبصفة خاصة في أوروبا الغربية، حيث تتبنى هذه الأحزاب خططًا طموحة بشكل متزايد، ومن الأمثلة على ذلك "الصفقة الخضراء الأوروبية" (The European Green Deal) التي اقترحتها المفوضية الأوروبية عام 2019، والتي تنص، من بين أمور أخرى، على إدخال "الاقتصاد الدائري" – الذي يقوم على إعادة التدوير وتقليل الهدر والنفايات للحفاظ على البيئة–، وهو عنصر أصيل في برامج أحزاب الخضر بصفة عامة[٩].

كما كان لمشاركة أحزاب الخضر في الحكومات الائتلافية في بعض الدول أثر واضح على السياسات الحكومية، حيث خلصت عدة دراسات مقارنة عبر وطنية أن وجود الخضر كشريك في الائتلاف الحاكم، يرتبط بزيادة الإنفاق على تغير المناخ[١٠]، مما يعكس التأثير الإيجابي لوجود الأحزاب الخضراء في الحكومة على السياسات البيئية الوطنية وزيادة الاهتمام بقضايا تغير المناخ.

ويمكن أن نُجمل أبرز العوامل التي أدت للصعود الانتخابي لأحزاب الخضر في العديد من الدول الأوروبية فيما يلي:

أولًا: تزايد المشاكل والمخاطر البيئية العالمية:

يجب الاعتراف بأن الثراء الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أصبح ممكنًا بفضل التطورات العلمية والتكنولوجية ذاتها التي ساهمت في نهاية المطاف في الأزمات البيئية العالمية، فعلى سبيل المثال، على الرغم من فوائد انتشار التقنيات الزراعية الحديثة من حيث زيادة الإنتاجية، إلا أنه حمل تكاليف بيئية كبيرة تمثلت في تآكل التربة، وإزالة الغابات، والمخاطر على صحة الإنسان الناجمة عن استخدام المبيدات الحشرية، كما ساهم تطوير أساليب الإنتاج الرأسمالية وتقنيات الطاقة، التي ازداد اعتماد البشر عليها في العقود الأخيرة، في المشاكل البيئية مثل الأمطار الحمضية وتسربات النفط وتغير المناخ[11].

هذا، وقد أدت التغطية الإعلامية لسلسلة من الحوادث البيئية التي شملت تقنيات مثل الطاقة النووية، وانبعاث مواد كيميائية سامة في البيئات المحلية، والظواهر المتعلقة بتغير المناخ، إلى تكثيف الاهتمام العام بالقضايا البيئية، وإضفاء مصداقية أكبر على الحجج البيئية[١٢]. لذا ينبغي وضع ظهور أحزاب الخضر ونجاحها الانتخابي في سياق تفاقم المخاطر والمشاكل البيئية العالمية التي اهتمت بها هذه الأحزاب، والتي صاحبت التطورات العلمية والتكنولوجية وما أفرزته من ازدهار الاقتصادي.

وقد نجحت أحزاب الخضر في تبني قضايا بيئية ملموسة، واستثمار ارتفاع وعي المواطنين بطبيعة المشاكل البيئية العالمية وأسبابها وعواقبها المحتملة، في تحقيق نجاحها الانتخابي ودفع أجندتها والقضايا التي تتبناها إلى الأمام، ومن ثمَّ فإن تزايد المشاكل والمخاطر البيئية العالمية، وطرح أحزاب الخضر لقضايا بيئية ملموسة مثل تلوث المياه أو إزالة الغابات أو تكرار الظواهر المناخية المتطرفة، يُعدّان من العوامل الرئيسية لزيادة نسبة الأصوات التي تحصل عليها هذه الأحزاب.

ثانيًا: العوامل الاقتصادية:

يشير العديد من العلماء إلى أن نجاح الأحزاب الخضراء يرجع إلى حد كبير إلى الاستقرار الاقتصادي ونوعية الحياة في البلد الذي يعملون فيه. فعندما تصل الدولة لحالة من الرخاء الاقتصادي بسبب ارتفاع مستويات المعيشة وتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب، يتم تركيز الجهود على قضايا "ما بعد المادية" مثل تغير المناخ والقضايا البيئية، بل تساعد تلك العوامل الاقتصادية في تفسير اختلاف درجة تأثير ونسبة نجاح أحزاب الخضر بين البلدان المختلفة[١٣]. فمع تحقيق قدر واضح من الرفاهية وقوة الاقتصاد، يتحول النقاش العام من القضايا "القديمة" إلى "القضايا الجديدة"، أي قضايا ما بعد المادية، ويوفر ذلك أرضًا خصبة للنجاح الانتخابي لأحزاب الخضر، وفي المقابل يمكن أن يسهم عدم الاستقرار الاقتصادي وتفاقم المشكلات الاقتصادية كالتضخم والبطالة في تراجع الاهتمام بقضايا البيئة ومن ثمَّ تراجع أصوات أحزاب الخضر.

كما تجدر الإشارة إلى أن بعض الباحثين ذهب إلى اعتبار قيم ما بعد المادية سمات للناخبين الخضر أكثر من كونها متغيراتٍ مستقلة لظهور هذه الأحزاب[١٤]. أي أنها تُشكل سمة اجتماعية لناخبي الخضر، كما أن انتشار هذه القيم يعزز من تسييس هذه القضايا الجديدة (القضايا البيئية) ومن ثمَّ يعزز النجاح والزخم الانتخابي لأحزاب الخضر.

ثالثًا: تحلي أحزاب الخضر بالمرونة والاعتدال:

تتحلى غالبية أحزاب الخضر بمرونة واضحة وتتخذ مسارًا سياسيًا معتدلًا يسمح لها بتوسعة خياراتها، إما بالدخول في تحالف انتخابي مع أحزاب أخرى قبيل الانتخابات أو بتشكيل ائتلاف بعد انتهاء العملية الانتخابية، مما أتاح لها في بعض الحالات، التحالف عقب الانتخابات مع أحزاب يمينية وذلك كحالة حزب الخضر الفنلندي، والذي

تبنى برنامجًا يتوافق مع التزام الأحزاب اليمينية بتقليص حجم الحكومة، والتقشف، وسياسات السوق، أما إذا كان حزب الخضر جزءًا من ميثاق ما قبل الانتخابات – كالحالة السويدية – فإنه يميل إلى تعزيز العلاقات مع الأحزاب اليسارية الأخرى – الأقرب إليه أيديولوجيًا– في سعيه إلى دخول الحكومة[١٥].

وفي الحالة الألمانية على سبيل المثال، يُظهر حزب الخضر الألماني مرونة ملحوظة في تشكيل ائتلافات مع شركاء مختلفين على مستوى الولايات، وفي بعض الأحيان كان حزب الخضر الألماني يحكم في سبع تشكيلات ائتلافية مختلفة على المستوى المحلي، متجاوزًا المعسكرات السياسية التقليدية، وذلك من خلال تشكيل كل من ائتلافات يمين الوسط (مثل ائتلاف الأسود والأخضر في هيسن في يناير ٢٠١٤) وائتلافات يسار الوسط (مثل ائتلاف الأحمر والأخضر في تورينغن في ديسمبر ٢٠١٤)[١٦].

رابعًا: طبيعة الشرائح الاجتماعية المؤيدة لأحزاب الخضر:

تشير عدة دراسات إلى أن هناك سمات وخصائص اجتماعية تتسم بها الكتلة الداعمة لأحزاب الخضر، فهم عادة من الفئات العمرية الأصغر سنًا (الشباب)، والأكثر تعليمًا، وينتمون إلى مناطق ودوائر حضرية، بينما كبار السن والفلاحين وأرباب العمل أقل ارتباطًا بأحزاب الخضر، وتشير الإحصائيات إلى ارتفاع معدلات التصويت لأحزاب الخضر من فئة الشباب من سن ١٨–٣٤ عامًا، كما حصلت أحزاب الخضر على عدد كبير من أصوات الشباب في البرلمان الأوروبي عام ٢٠١٩[١٧]، مما مكنها من تحقيق نجاح انتخابي واضح في انتخابات البرلمان الأوروبي ٢٠١٩.

كذلك تشير دراسات أخرى إلى أن القاعدة الانتخابية لأحزاب الخضر تستند بشكل كبير على أصوات النساء، بل ذهب البعض إلى أن أحد الأسباب الرئيسية لتحول أحزاب الخضر من أحزاب أقلية في عام ١٩٨٠ إلى أحزاب لها ثقل في الحياة السياسية في العقدين الأخيرين هو ارتفاع حصة أحزاب الخضر من الناخبات اللائي شكلن ما يقرب من ٦٠٪ من جميع الناخبين الداعمين للخضر، حيث تميل الفئات العمرية الأصغر سنًا من النساء نحو اليسار، فالنساء بشكل عام قد يكن لديهن قيم ثقافية من النوع اليساري كرفض الحروب والدعوات نحو السلام وحماية البيئة والتركيز على الرعاية الاجتماعية، فضلًا عن سعي أحزاب الخضر لاستيعاب عدد كبير من النساء داخل هياكلها التنظيمية وفي المناصب القيادية، كما تبنت أحزاب الخضر في غرب أوروبا سياسات المحاصصة[١٨] في البرلمان مما زاد من شعبية هذه الأحزاب لدى النساء[١٩].

خامسًا: العوامل المؤسسية:

تتعدد العوامل المؤسسية المؤثرة على مدى نجاح وتأثير أحزاب الخضر، ومن أهمها شكل النظام الانتخابي ومستوى اللامركزية. فالبنسبة لشكل النظام الانتخابي، يُعتقد عمومًا أن نُظم الأغلبية تُعاقب الأحزاب الصغيرة، مثل أحزاب الخضر، حيث يمكن لهذه الأنظمة الانتخابية أن تُقلل بوضوح من حصتها من المقاعد، فضلًا عن تأثيرها

النفسي على الناخبين (رغبة الناخبين في تجنب "التصويت الضائع")، مما يُضعف حصة هذه الأحزاب من الأصوات من خلال تحفيز التصويت الاستراتيجي للأحزاب الأكبر، مع الأخذ في الاعتبار أن درجة حدوث ذلك تعتمد على دوافع الناخبين إلى حد ما، حيث سيتأثر الناخبون الذين يسعون إلى تعظيم المنفعة من خلال السياسات العقلانية بشكل أكبر بهذه الآلية النفسية، في حين سيكون الناخبون الأكثر تعبيرًا عن الهوية أو الراغبين فقط في "إرسال رسالة" إلى الأحزاب الحاكمة، أقل تأثرًا[٢٠]. كما أنه من المتوقع أن تزداد احتمالية فوز أو تأثير أحزاب الخضر في ظل أنظمة التمثيل النسبي.

وتأكيدًا لما سبق، فقد مثَّل النظام الانتخابي البريطاني (نظام الفائز الأول) أحد أكثر العوامل تقييدًا لظهور أحزاب جديدة مؤثرة، ففي الانتخابات العامة، يُفضي استخدام نظام الأغلبية الفردي ذي الجولة الواحدة، المعروف باسم نظام "الفائز الأول"، إلى نتيجة مباشرة تُصب في صالح الأحزاب الراسخة، حيث أن الاحتمالية المنخفضة للغاية لفوز حزب ناشئ في الجولة الأولى تؤدي في الأغلب إلى "تصويت المنفعة" من قبل الناخبين، على حساب الأحزاب الجديدة، بالإضافة إلى ذلك، يخلق الاقتراع تفاوتًا كبيرًا بين عدد الأصوات وعدد المقاعد التي تم الحصول عليها، مما يشجع على التمثيل المفرط للحزب الأكثر شعبية، في المقابل فإن النظام الانتخابي المختلط في ألمانيا – لاحتوائه على عنصر التمثيل النسبي– قد عزز من فرص صعود وتأثير حزب الخضر الألماني[21].

أما فيما يتعلق بمستوى اللامركزية السياسية، فقد ذهب عدد من الباحثين إلى أن النظام الفيدرالي يساهم في نجاح أو صعود الأحزاب الجديدة مقارنة بالنظام المركزي، حيث تتيح الانتخابات على مستوى المقاطعات/الولايات فوز أحزاب الخضر بمقاعد في المجالس التشريعية المحلية، وتمكينها من بناء قواعدها الانتخابية والشعبية واكتساب المزيد من الخبرات، في حين أن الانتخابات على المستوى الوطني تتطلب من الأحزاب الجديدة الكثير من الجهد والموارد المالية، ومن ثمَّ فكلما زاد مستوى اللامركزية، من المتوقع زيادة تأثير أحزاب الخضر وارتفاع نسبتهم من الأصوات وحصتهم من المقاعد.

على سبيل المثال، فقد عزز الاستقرار المؤسسي في بريطانيا العظمى ومستوى المركزية، من مركزية عملية صنع القرار على المستوى الحكومي، مما خلق بنية غير مواتية للفرص السياسية لأحزاب الخضر، ومن ناحية أخرى، ساهم هيكل الحكم متعدد المستويات في النظام الفيدرالي الألماني في زيادة فرص انضمام حزب جديد، حيث يُمكّن النظام الحزبي بحد ذاته من إنشاء ائتلافات حزبية[٢٢]. على سبيل المثال، دخل حزب الخضر الألماني لأول مرة حكومات ولايات مختلفة خلال ثمانينيات القرن الماضي قبل أن يصبح حزبًا ممثلًا في البرلمان الفيدرالي. ومن ثمَّ يمكن للسمات المؤسسية لنظامٍ معين أن تُضاعف أو تُقلل من احتمالات دخول حزب جديد أو بناء ائتلافات حكومية.

سادسًا: عامل العدوى:

يمكن تعريف "عامل العدوى" (Contagion factor) بأنه مدى انتشار الأفكار من بلد إلى آخر، إما من خلال التبادل الرسمي للمعلومات بين الأشخاص ذوي التوجهات السياسية المتشابهة، أو من خلال تنمية الوعي بالتطورات الدولية عبر وسائل الإعلام المختلفة، ويقدم لنا هذا العامل فهمًا أعمق لصعود أحزاب الخضر كشكل تنظيمي مميز، والانتشار الواسع والجاذبية التي تتمتع بها هذه الأحزاب خاصة في المشهد السياسي الأوروبي المعاصر. فعلى سبيل المثال، أدت النجاحات الانتخابية التي حققها حزب الخضر الألماني الغربي خلال ثمانينيات القرن الماضي، في دولة أوروبية كبيرة ومهمة كألمانيا، إلى تشكيله "نموذجًا" للأحزاب الخضراء الناشئة في أماكن أخرى، كما كان التطور التنظيمي لحزب الخضر النمساوي بعد عدة سنوات "مستوحى" بوضوح من هياكل وقواعد حزب الخضر الألماني الغربي[٢٣].

وعلى الرغم من الصعود السياسي والانتخابي الواضح لأحزاب الخضر في العديد من الدول الأوروبية وخاصة في العقدين الأخيرين، إلا أننا شهدنا تراجعًا ملحوظًا في نتائج هذه الأحزاب في انتخابات البرلمان الأوروبي الأخيرة ٢٠٢٤، وذلك بعد نجاح كبير في الانتخابات السابقة ٢٠١٩. فقد تكبدت أحزاب الخضر أكبر الخسائر في انتخابات البرلمان الأوروبي ٢٠٢٤، حيث انخفض عدد أعضاء مجموعة "الخُضر/تحالف الحرية الأوروبية" من ٧٠ نائبًا في البرلمان الأوروبي ٢٠١٩ بنسبة (٩.٩٪) من المقاعد إلى ٥٤ نائبًا بنسبة (٧.٥٪) في البرلمان الأوروبي الجديد. هذا، وقد تركزت الخسائر في ألمانيا وفرنسا، مع تحقيق مكاسب في دول أخرى، حيث جاءت أكبر خسارة لأعضاء البرلمان الأوروبي من الخُضر الألمان، الذين حصلوا على ٢١ نائبًا و٢٠.٥٪ من الأصوات في عام ٢٠١٩، وانخفضت إلى ١١.٩٪ من الأصوات و١٢ نائبًا في عام ٢٠٢٤، وفي فرنسا، تراجع تمثيل حزب البيئيين من ١٣ عضوًا في البرلمان الأوروبي و١٣.٥٪ من الأصوات عام ٢٠١٩ إلى خمسة أعضاء و٥.٥٪ من الأصوات عام ٢٠٢٤. كما خسر الخضر كلا المقعدين في أيرلندا، وفي كل من النمسا وبلجيكا وفنلندا، انخفض تمثيل أحزاب الخضر من ثلاثة أعضاء إلى عضوين في البرلمان الأوروبي ٢٠٢٤[24].

ولعل من أبرز العوامل المفسرة لهذا التراجع، هو العامل الاقتصادي، حيث تراجع الاهتمام بقضايا البيئة وتغير المناخ على الصعيد الأوروبي، في ظل ما تعانيه أوروبا من أزمات اقتصادية جراء الحرب الروسية الأوكرانية وضعف إمدادات الطاقة، وتباطؤ معدلات النمو، وارتفاع البطالة، وكما أن زيادة الاهتمام بالقضايا البيئية وازدهار الوضع الاقتصادي من العوامل الرئيسية لصعود أحزاب الخضر، فإن غياب هذان العاملان يؤديا إلى العكس تمامًا، أي تراجع النجاح والزخم الانتخابي للأحزاب الخضراء.

المطلب الثالث: مشاركة أحزاب الخضر في الحكومات الائتلافية:

بلغت أحزاب الخضر في العديد من الدول الأوروبية مرحلة من النضج السياسي والنجاح المتنامي، ما جعلها تسعى لأن تصبح شريكًا رئيسيًا في تشكيل الائتلافات الحكومية، كما هو الحال في فرنسا وألمانيا وفنلندا والنمسا، ومع ذلك، يتساءل البعض عن "التكلفة السياسية" لتلك المشاركة، ومدى تأثيرها على الزخم الانتخابي الذي تحظى به هذه الأحزاب.

ولم تُبشّر المحاولات الأولى لأحزاب الخضر في الحكومات الائتلافية بمستقبل أفضل لما بعد المشاركة في الحكومة، ففي أوروبا الوسطى والشرقية، شاركت أحزاب الخضر في عدة حكومات انتقالية قصيرة الأجل في أوائل التسعينيات، وفي أوروبا الغربية، عُيّن "فرانشيسكو روتيلي"، من حزب الخضر الإيطالي، وزيرًا للبيئة من قِبل رئيس الوزراء "كارلو أزيليو تشامبي" في ٢٨ أبريل ١٩٩٣، وبعد يوم واحد، قدّم "روتيلي" استقالته. ومع ذلك، أصبحت المشاركة في الحكومة هدفًا محوريًا للعديد من أحزاب الخضر، وينبع ذلك من تركيزها المتزايد على استخدام الوسائل التقليدية – وخاصة الوسائل البرلمانية – لتحقيق أهدافها، ومنذ أبريل ١٩٩٥، عندما دخل حزب الخضر الفنلندي الحكومة لأول مرة، انضمت أحزاب الخضر إلى حكومات في عدد من الدول الأوروبية، مع تنوع متزايد في شركاء الائتلاف[25].

هذا، وتتوقف أيضًا مشاركة أحزاب الخضر في الحكومات الائتلافية على الاستراتيجية التي تتبعها الأحزاب الكبرى، والتي قد تتراوح من السعي لاستبعاد أحزاب الخضر من الدخول في الائتلاف أو التوجه نحو استيعابهم داخل الائتلاف لتحييد خطرهم الانتخابي، فعلى سبيل المثال، دعا الاشتراكيون الديمقراطيون في فنلندا عام ١٩٩٥، الخضر للانضمام إلى ائتلاف كبير بهدف تحييد تهديدهم الانتخابي وإضعاف المعارضة البرلمانية[٢٦].

ويمثل الانضمام إلى الائتلاف الحكومي مجموعة من التحديات الجديدة لهذه الأحزاب، فمن ناحية يضع هذا الدخول ناشطيهم السياسيين، الساعين إلى تغيير سريع، في مواجهة المصالح الراسخة والعمليات البيروقراطية والتشريعية البطيئة، لذا، ليس من المستغرب أن يكون الدخول في الحكومة قضية خلافية داخل العديد من أحزاب الخضر وبين مؤيديها[27]. ومن ناحية أخرى فإن طبيعتها القائمة على السياسات تجعلها أقل تمسكاً بالمناصب من الأحزاب الأخرى مما قد يدفعها للانسحاب من الحكومة؛ كما أن طبيعتها الديمقراطية الداخلية تزيد من ضغوط النشطاء السياسيين على النخب الحزبية[٢٨].

وفي دراسة قامت بتحليل أكثر من ٢١,٠٠٠ بيان صحفي نشرته أحزاب الائتلاف الحاكم في البوندستاج الألماني بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠، أوضحت هذه الدراسة، أن السياسات اليومية للحكومات الائتلافية لا تقتصر على إظهار الوحدة فحسب، بل تشمل أيضًا التمايز، حيث يتعين على أحزاب الائتلاف التوفيق بين التنازلات السياسية للحفاظ على استقرار الحكومة، والتباين السياسي لضمان النجاح الانتخابي، فبينما يسود التعاون في

منتصف الدورة التشريعية، عندما تركز الحكومات الائتلافية على سنّ أجندة تشريعية مشتركة، يهيمن التباين في بداية الدورة الانتخابية ونهايتها[٢٩].

وعلى الرغم من الصعود الانتخابي لأحزاب الخضر ومشاركتها في العديد من الحكومات الائتلافية، إلا أن العديد من هذه الأحزاب قد عانت في الانتخابات التالية لمشاركتها الحكومية من تراجع انتخابي أو على الأقل عدم استمرارية الزخم والصعود الانتخابي. فعلى سبيل المثال، من بين أحزاب الخضر التي دخلت الحكومة بفضل مكاسب انتخابية في بدايات القرن الحادي والعشرين في العديد من الدول الأوروبية كألمانيا وبلجيكا وجمهورية التشيك وإيطاليا وأيرلندا وفنلندا، حقق حزب واحد فقط (حزب الرابطة الخضراء الفنلندي عام 2003) مكاسب إضافية في انتخابات ما بعد توليه السلطة[٣٠]

وجملة القول أن مشاركة أحزاب الخضر في الحكومات الائتلافية يُعد تطورًا عابرًا للحدود الوطنية بالنسبة لهذه الأحزاب، وحدث خلال فترة زمنية قصيرة نسبيًا، كما أن هذه المشاركة تُشكل تحديات جديدة لهذه الأحزاب، ففي مواجهة خيار الانضمام إلى الحكومة أو البقاء في المعارضة، تواجه أحزاب الخضر مفاضلة بين أهداف التفاوض الائتلافي (الحصول على المنصب وإدخال سياساتها في برنامج الحكومة) والأهداف الانتخابية (المحافظة على شعبيتها المتنامية وعدم تقديم تنازلات). كما تتضح صعوبة التوفيق بين التنازلات المتأصلة في كونها شريكًا ائتلافيًا صغيرًا وقاعدة دعمها الموجهة نحو السياسات، ولذا كانت تكاليف المشاركة الحكومية مرتفعة في غالبية الحالات، بينما كانت مكاسب السياسات متفاوتة، وذلك بقدر ما ساهمت في دفع أجندتهم إلى الأمام.

وبناء على ما تقدم، يمكن القول أن أحزاب الخضر حققت نجاحًا انتخابيًا متناميًا في العديد من الدول الأوروبية في العقود الأخيرة، كما تميزت هذه الأحزاب عن غيرها من الأحزاب التقليدية بارتباطها بالحركات الاجتماعية الجديدة وبتنظيمها اللامركزي، وتركيزها على قضايا البيئة والعدالة الاجتماعية والمساواة ونبذ العنف والديمقراطية الشعبية. كذلك تعددت العوامل التي أدت لهذا الصعود الانتخابي للأحزاب الخضراء، وعلى رأسها، تزايد المشاكل والمخاطر البيئية العالمية، والعوامل الاقتصادية، فضلًا عن طبيعة الشرائح الاجتماعية المؤيدة للحزب وتحلي هذه الأحزاب بالمرونة والاعتدال، إضافة إلى تأثير العوامل المؤسسية وعامل "العدوى"، وقد أتاح لها هذا الصعود فرصة المشاركة في الحكومات الائتلافية في العديد من الدول الأوروبية، مما فرض عليها تحديات جديدة للموازنة بين تنازلات الانضمام إلى الحكومة وبين المحافظة على زخمها الانتخابي، مما أدى لتراجع نتائجها الانتخابية في حالات متعددة كألمانيا والنمسا كما سوف نبين في المباحث التالية.

المبحث الثاني: دراسة حالة حزب الخضر الألماني

يُعد حزب الخضر الألماني – المعروف رسميًا باسم "تحالف ٩٠/الخضر"– من أنجح أحزاب الخضر على صعيد القارة الأوروبية، وتنامى نجاحه الانتخابي بمرور الوقت حتى حقق نتيجة تاريخية في الانتخابات الفيدرالية ٢٠٢١ بحصوله على ١١٨ مقعدًا داخل البوندستاج الألماني وليصبح شريكًا في الائتلاف الحاكم المكون من ثلاثة أحزاب (ائتلاف إشارة المرور)[٣١] ويكون ثاني أكبر أحزابه. ونتناول في هذا المبحث التعريف بحزب الخضر الألماني ونجاحه الكبير في انتخابات ٢٠٢١ ثم تراجعه الانتخابي الملحوظ في الانتخابات المبكرة ٢٠٢٥ أي عقب مشاركته في الحكومة وتحليل أسباب هذا التراجع.

المطلب الأول: التعريف بحزب الخضر الألماني:

تشكلت عدة جماعات سياسية خضراء في ألمانيا أواخر سبعينيات القرن الماضي احتجاجًا على نمو محطات الطاقة النووية الألمانية، وفي عام ١٩٧٩، تحالفت العديد من هذه الجماعات لتشكيل حزب الخضر في ألمانيا الغربية[32]. كما تأسس تحالف ٩٠ (حزب الخضر الشرقي) من أجزاء من جماعة "المنتدى الجديد" المعارضة في ألمانيا الشرقية عام ١٩٩٠، ثم تأسس تحالف ٩٠/الخضر، ذو التوجه اليساري الوسطي، عام ١٩٩٣ نتيجة اندماج التحالف ٩٠ والخضر[٣٣].

ويُعرف حزب تحالف ٩٠/ الخضر باسم "حزب البيئة"، حيث تُعد حماية البيئة جوهر الحزب السياسي، ولذا تنص ديباجة برنامج الحزب الحالي على: "حماية البيئة الطبيعية هي شاغلنا الرئيسي، ويجب أن يُصاغ الإنتاج والاستهلاك بطريقة لا تُدمر اليوم فرص العيش غدًا[٣٤]".

وقد رسّخ تاريخ حماية البيئة في ألمانيا – والذي يعود إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية وخلال النظام النازي– الاستدامة في الثقافة الألمانية، ودفع المواطنين إلى إعطاء الأولوية لقضايا البيئة وبالتالي إظهار المزيد من الدعم للمنظمات البيئية، كما تطبق ألمانيا حلولًا بيئية ناجحة بشكل أسرع من الدول الأخرى، وقد انعكس تزايد اهتمام المواطنين الألمان بالبيئة على زيادة نفوذ حزب الخضر، مما سمح بزيادة عدد أصواته بمرور الوقت خلال الانتخابات الفيدرالية[٣٥].

وبرز حزب الخضر في المشهد السياسي الألماني بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٥ كشريك ائتلافي صغير مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي بزعامة "غيرهارد شرودر"، حيث شارك في الحكومة بوزير الخارجية "يوشكا فيشر"[٣٦]. وعلى الرغم من أن العديد من الخُضر كانوا سعداء بصعودهم إلى السلطة عام ١٩٩٨، إلا أن آخرين استاءوا من ائتلافهم، حيث اضطروا إلى دعم سياسات كانوا يعارضونها من حيث المبدأ[٣٧].

وكانت التجربة الأولى لحزب الخضر الألماني كشريك في الحكومة الائتلافية سلبية بشكل واضح، ومن ضمن التفسيرات المحتملة هو أن التوقعات كانت في أوجها في وضع كان فيه حزب الخضر الشريك الائتلافي الوحيد

والأصغر، كما أن الانضمام إلى الحكومة الوطنية، كان سببًا في وقوع خلافات مع القاعدة الانتخابية الأساسية للحزب، نظرًا للبطء الحتمي في وتيرة تغيير السياسات الوطنية (والتي غالبًا ما تنطوي على تغييرات أيضًا على مستوى الاتحاد الأوروبي)، فمن المؤكد أن نشطاء الحركات البيئية سيشعرون بخيبة أمل، فبحكم طبيعتهم، يميل الناشطون في الحركات الاجتماعية الجديدة إلى التركيز على قضية واحدة، ويدعون إلى تغيير سريع وجذري[٣٨].

وقد قدّم حزب الخضر الألماني أسلوبًا سياسيًا جديدًا، وتميز بسعيه الدائم للعمل وفقًا للقيم التي روج لها، كاتخاذ القرار الجماعي، والقيادة المتساوية، والمشاركة الشعبية المباشرة[٣٩]. ويتصدر تحالف ٩٠/الخضر بانتظام استطلاعات الرأي الوطنية المتعلقة بمسائل حماية البيئة والمناخ، حيث أن هذه هي كفاءته الرئيسية ونقطة تميزه، حيث يضع ٦٠٪ من الناخبين الألمان – طبقًا لأحدث الاستطلاعات– حزب الخضر كأكفأ حزب في معالجة قضايا البيئة والمناخ، وفي سياسة الطاقة أيضًا، أصبح حزب الخضر الأكثر كفاءة بين جميع الأحزاب بنسبة تأييد ٤٠٪ من الناخبين، أما من حيث كفاءة السياسات الاقتصادية فيضع أقل من ٥٪ من الناخبين حزب الخضر كأكفأ الأحزاب من حيث التصدي لقضايا الاقتصاد، في المقابل يرى ٥٥٪ من الناخبين أن الاتحاد الديمقراطي المسيحي أكفأ الأحزاب من حيث السياسة الاقتصادية[٤٠].

وجملة القول أن حزب الخضر الألماني هو حزب سياسي أقرب إلى اليسار، يُركّز على قضايا البيئة والاستدامة، وتشكّل في البداية كائتلاف من عدة جماعات بيئية شعبية. كما أن سببًا رئيسيًا وراء نجاح حزب الخضر الألماني وتأثيره المتزايد يعود إلى ثقافة حماية البيئة المتجذرة في الثقافة الألمانية والتي يعود تاريخها إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية.

المطلب الثاني: الصعود الانتخابي لحزب الخضر الألماني ٢٠٢١:

برز تغير المناخ باعتباره القضية الرئيسية لمعظم الناخبين الألمان خلال الانتخابات الفيدرالية عام ٢٠٢١، خاصة في أعقاب الفيضانات المدمرة التي ضربت غرب ألمانيا في يوليو من نفس العام، في الوقت الذي لم تحظَ فيه قضايا السياسة الخارجية والاتحاد الأوروبي والهجرة باهتمام كبير من المرشحين[٤١]. ووفقًا لاستطلاع "يورو باروميتر" (Euro barometer) لخريف ٢٠٢٠، احتلت "القضايا البيئية وتغير المناخ" صدارة التحديات الرئيسية التي يتعين على الاتحاد الأوروبي معالجتها، وذلك بالنسبة لـ ٦٠٪ من الألمان، متقدمةً بفارق كبير عن المتوسط الأوروبي في هذه القضية والبالغ ٤٥٪[٤٢].

وأطلق حزب الخضر برنامجه الانتخابي في يونيو ٢٠٢١، وركّزت السياسات الرئيسية للبرنامج على معالجة تغيّر المناخ، بما في ذلك تعهدات بتسريع توسيع نطاق الطاقة المتجددة والتخلص التدريجي من الفحم بحلول عام ٢٠٣٠، وتوجهت وعود انتخابية أخرى إلى الأسر والأطفال، من خلال تعهدات بتوفير فرص جيدة لرعاية الأطفال، كما سعى الحزب إلى إصلاح الضمان الاجتماعي وزيادة الحد الأدنى للأجور إلى ١٢ يورو في الساعة[43].

ونعرض فيما يلي لأبرز نتائج الانتخابات الفيدرالية عام ٢٠٢١ من حيث عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب الرئيسية وما طرأ من تغير عن نتيجة الانتخابات السابقة.

جدول رقم (١): مقاعد الأحزاب الألمانية في الانتخابات الفيدرالية ٢٠٢١

الحزب	عدد المقاعد	نسبة المقاعد من الإجمالي	التغير في عدد المقاعد عن انتخابات ٢٠١٧
الحزب الديمقراطي الاجتماعي (SPD)	٢٠٦	٪٢٨	+٥٣
الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU)	١٥٢	٪٢١	-٤٨
حزب الخضر	١١٨	٪١٦	+٥١
الحزب الديمقراطي الحر (FDP)	٩٢	٪١٣	+١١
حزب البديل من أجل ألمانيا (AFD)	٨٣	٪١١	-١١
الاتحاد الاجتماعي المسيحي في بافاريا (CSU)	٤٥	٪٦	-١
حزب اليسار (Die Linke)	٣٩	٪٥	-٣٠

جدول من إعداد الباحث يوضح عدد ونسبة المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب الألمانية خلال الانتخابات الفيدرالية ٢٠٢١ وكذا التغير في عدد المقاعد عن الانتخابات التي سبقتها

المصدر: – https://data.ipu.org/

- https://www.bundeswahlleiterin.de/en/bundeswahlleiter.html

يتضح لنا من الجدول السابق النجاح الملحوظ والصعود الانتخابي الكبير لحزب الخضر الألماني في انتخابات عام ٢٠٢١ بالحصول على ١١٨ مقعدًا ليكون ثالث الأحزاب الألمانية من حيث عدد المقاعد داخل البرلمان والثاني داخل الحكومة الائتلافية التي تشكلت من الحزب الديمقراطي الاجتماعي والحزب الديمقراطي الحر إلى جانب حزب الخضر، بل ليحقق أكبر زيادة في نسبة المقاعد مقارنة بجميع الأحزاب الألمانية بالحصول على ٥١ مقعدًا إضافيًا عن عدد مقاعد انتخابات ٢٠١٧ بنسبة زيادة قدرها ٧٦٪ في عدد المقاعد.

كما حقق حزب الخضر الألماني قبلها صعودًا انتخابيًا لافتًا في انتخابات البرلمان الأوروبي عام ٢٠١٩ بحصوله على ٢١ مقعدًا ونسبة ٢٠.٥٪ من أصوات الناخبين، وذلك بعد أن كان يملك ١١ مقعدًا فقط في انتخابات عام ٢٠١٤ بنسبة 10.7% من الأصوات، أي أن نتائجه شبه تضاعفت[٤٤].

وكان التقارب الأكبر داخل الحكومة الائتلافية الألمانية والمكونة من ثلاثة أحزاب، بين الحزب الديمقراطي الاجتماعي والخضر، اللذين كانت لديهما برامج متشابهة فيما يتعلق بالسياسات البيئية والاجتماعية، وكان حزب

الخضر قد صرّح بأن مكافحة أزمة المناخ تمثل "خطهم الأحمر" قبل بدء محادثات تشكيل الائتلاف الحكومي[٤٥]، وحلّ "أولاف شولتز"، من الحزب الديمقراطي الاجتماعي، محل "أنجيلا ميركل" كمستشار، وتعهد الائتلاف بوضع تغير المناخ على رأس جدول الأعمال، مع التأكيد على أن الأولوية العاجلة هي السيطرة على جائحة كوفيد-١٩[٤٦].

وقد ساهمت مشاركة حزب الخضر في حكومات عشر ولايات ألمانية من أصل ست عشرة، وتولى مسؤولية العديد من البلديات في جعله شريك ائتلافي موثوق، وذلك بفضل تقاسمهم للسلطة في مجموعة واسعة من الائتلافات المختلفة على المستويين المحلي والإقليمي[٤٧].

وبدأ ما يُسمى بـ"ائتلاف إشارات المرور" ولايته في عام ٢٠٢١ بزخم قوي ووعد بالتقدم، إلا أن الحرب في أوكرانيا، وما ترتب عليها من أزمة ارتفاع أسعار الطاقة، وزيادة التضخم، والصراعات الداخلية المستمرة بين شركاء الائتلاف قوضت ثقة الشعب في أحزاب الائتلاف الحاكم[٤٨]، وقد انعكس كل هذا في نتائج الانتخابات الفيدرالية لعام ٢٠٢٥ كما سنعرض في المبحث التالي.

المطلب الثالث: التراجع الانتخابي لحزب الخضر الألماني ٢٠٢٥:

تواجه ألمانيا تحديات كبيرة في سياساتها الخارجية والاقتصادية وذلك تزامنًا مع الانتخابات الفيدرالية المبكرة ٢٠٢٥، وأبرز هذه التحديات فقدان إمدادات الطاقة الروسية، وتضرر الصناعة الألمانية من ارتفاع تكاليف الطاقة عقب عقوبات الاتحاد الأوروبي على روسيا، في ظل اقتصاد يعاني من تراجع معدلات النمو، إضافة إلى إدارة الشراكة الاقتصادية مع الصين في ظل التوترات الجيوسياسية المتزايدة، ومؤخرًا، وصول إدارة أمريكية "غير ودية" مع الاتحاد الأوروبي بقيادة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب".

وخلال عام ٢٠٢٤ الذي سبق إجراء الانتخابات الفيدرالية الأخيرة، اعتبر الناخبون الألمان الهجرة واللجوء بنسبة (٣٧٪) والاقتصاد بنسبة (٣٤٪) أهمّ أولويتين سياسيتين للحكومة القادمة، وتليهما قضايا أخرى، مثل السياسة الخارجية والحرب والسلام بنسبة (١٤٪)، والبيئة والمناخ بنسبة (١٣٪)، والتفاوت الاجتماعي بنسبة (١١٪)[٤٩].

جاءت الهجرة كأهم القضايا المثارة قبيل انتخابات ٢٠٢٥، وذلك بعد هجومٍ قاتل بسكين في بافاريا نفذه أفغانيٌّ كان من المقرر ترحيله، ولذا تفوقت الهجرة على الاقتصاد كقضية رئيسية في العملية الانتخابية، حتى أن حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي/الاتحاد الاجتماعي المسيحي أقرّ اقتراحًا برلمانيًا لتشديد قوانين الهجرة بدعمٍ من أصوات حزب البديل من أجل ألمانيا، في حين أتى الاقتصاد المتعثر ثاني أهم قضية في هذه الانتخابات، حيث تراجع النمو الاقتصادي منذ عام 2018، وفي عام 2024، شهدت البلاد ركودًا اقتصاديًا للعام الثاني على التوالي، كما دفعت الحروب في أوكرانيا والشرق الأوسط، وتنصيب الرئيس "ترامب"، السياسة الخارجية إلى الدخول ضمن أهم قضايا الحملات الانتخابية، حيث أثارت الرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة التي فرضها الرئيس "ترامب"، والتحول في النهج الأمريكي تجاه حرب أوكرانيا، قلقًا كبيرًا في أوروبا[٥٠].

وقد عانى حزب الخُضر الألماني من تراجعٍ شعبيته بعد مشاركته في الائتلاف الحاكم (ائتلاف إشارة المرور)، حيث بلغت شعبيته قبيل الانتخابات البرلمانية الوطنية ٢٠٢٥ حوالي ١٣٪ في استطلاعات الرأي، وذلك بعد أن مُنيَ بنتيجة سيئة للغاية في الانتخابات الأوروبية لعام ٢٠٢٤[٥١]. وحصل حزب الخضر الألماني في انتخابات البرلمان الأوروبي ٢٠٢٤ على ١١.٩٪ من الأصوات ليفوز بـ ١٢ مقعدًا فقط، لتتراجع نتائجه بصورة ملحوظة عن الانتخابات الأوروبية السابقة ٢٠١٩ والتي فاز فيها بـ ٢١ مقعدًا وحصل على ٢٠.٥٪ من أصوات الناخبين[٥٢].

ونعرض فيما يلي لأبرز نتائج الانتخابات البرلمانية الفيدرالية عام ٢٠٢٥ من حيث عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب الرئيسية وما طرأ من تغير عن نتيجة الانتخابات السابقة عام ٢٠٢١.

جدول رقم (٢): مقاعد الأحزاب الألمانية في الانتخابات الفيدرالية ٢٠٢٥

الحزب	عدد المقاعد	نسبة المقاعد من الإجمالي	التغير في عدد المقاعد عن انتخابات ٢٠٢١
الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU)	١٦٤	٢٦٪	+١٢
حزب البديل من أجل ألمانيا (AFD)	١٥٢	٢٤٪	+٦٩
الحزب الديمقراطي الاجتماعي (SPD)	١٢٠	١٩٪	-٨٦
حزب الخضر	٨٥	١٣,٥٪	-٣٣
حزب اليسار (Die Linke)	٦٤	١٠,٥٪	+٢٥
الاتحاد الاجتماعي المسيحي في بافاريا (CSU)	٤٤	٧٪	-١

جدول من إعداد الباحث يوضح عدد ونسبة المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب الألمانية خلال الانتخابات الفيدرالية ٢٠٢٥ وكذا التغير في عدد المقاعد عن الانتخابات التي سبقتها عام ٢٠٢١

المصدر: - https://data.ipu.org/

- https://www.bundeswahlleiterin.de/en/bundestagswahlen

ويُظهر لنا الجدول السابق التراجع الانتخابي الواضح لجميع أحزاب ائتلاف إشارة المرور، وكان أشدهم تضررًا الحزب الديمقراطي الحر بفشله في دخول البرلمان لعدم تخطي العتبة الانتخابية (نسبة ٥٪ من الأصوات)، يليه الحزب الديمقراطي الاجتماعي بخسارته ٨٦ مقعدًا، يليه حزب الخضر الذي كان أقل أحزاب الائتلاف الحاكم تضررًا بخسارته ٣٣ مقعدًا في انتخابات عام ٢٠٢٥ ليحصل على ٨٥ مقعدًا فقط، ولتتراجع نسبته من أصوات الناخبين إلى ١١.٦٪، بانخفاض عن ١٤.٧٪ في عام ٢٠٢١، وليكون رابع الأحزاب الألمانية من حيث عدد المقاعد داخل البرلمان وليخرج من الحكومة.

ومن المفاجآت الإيجابية في هذه الانتخابات الفيدرالية المبكرة الزيادة الكبيرة في نسبة الإقبال على التصويت، حيث مارس ٨٢.٥٪ من المؤهلين للتصويت – أي ما يقارب ٥٠ مليون مواطن ألماني – حقهم في التصويت، وهذا رقم قياسي جديد منذ إعادة توحيد ألمانيا[٥٣]. وقد ساهمت العديد من العوامل في حشد الناخبين وأبرزها الرغبة في سياسة هجرة أكثر صرامة، والمخاوف بشأن الانكماش الاقتصادي، بالإضافة إلى خيبة الأمل في الحكومة الائتلافية، والقلق الكبير الذي أحدثته الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة "ترامب".

وفي ظل نسبة الإقبال العالية على التصويت، وارتفاع مستوى اهتمام المواطنين في الفترة التي سبقت العملية الانتخابية، كانت الأحزاب في وضع جيد لجذب انتباه الناخبين إلى مواقفها السياسية في هذه الحملة الانتخابية. وكان حزب البديل من أجل ألمانيا الأكثر نجاحًا في تشجيع غير الناخبين على الذهاب إلى صناديق الاقتراع، يليه حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي[٥٤].

وطغت النقاشات حول قضايا الهجرة والاقتصاد على الأولويات التقليدية لحزب الخضر، مما صعّب على الحزب تقديم رؤية واضحة لمواجهة تحديات البلاد[٥٥]. كما لاحت أثناء الحملة الانتخابية ٢٠٢٥ بعض المخاوف بشأن الجدوى السياسية للعمل المناخي، حيث كان خطاب الحملة الانتخابية لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي/الاتحاد الاجتماعي المسيحي – وإن لم يكن معارضًا متشددًا لتدابير التخفيف من آثار المناخ – يُصوّر سياسات المناخ كمحرك للمشاكل الاقتصادية في ألمانيا، وينتقد –على سبيل المثال– توربينات الرياح باعتبارها تكنولوجيا انتقالية وليست حلًا مستدامًا، مما فاقم من شكوك الجمهور تجاه السياسات الخضراء[٥٦].

وفقد حزب الخضر في هذه الانتخابات قدرًا كبيرًا من الدعم بين الفئات العمرية الأصغر سنًا والتي كانت من الشرائح المؤيدة للحزب، وفي المقابل ظل العديد من الناخبين ذوي المستوى التعليمي العالي وموظفي الخدمة المدنية مخلصين وداعمين للحزب في هذه الانتخابات، كما تحول بعض الناخبين الخضر بشكل خاص إلى دعم حزب اليسار وحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي[٥٧].

ويمكن أن نجمل الأسباب الرئيسية التي نعزو إليها التراجع الانتخابي لحزب الخضر الألماني في الانتخابات الفيدرالية ٢٠٢٥ فيما يلي:

أولًا: اختلاف أولويات الناخبين والقضايا محل الاهتمام: حيث تصدرت الهجرة كأهم القضايا المثارة قبيل انتخابات ٢٠٢٥، يليها إشكاليات الاقتصاد الألماني المتعثر، ثم السياسة الخارجية، وكلها قضايا لا تحمل ميزة نسبية لحزب الخضر، ولا ينظر فيها الناخبون الألمان إلى حزب الخضر باعتباره يقدم طرحًا فعالًا خاصة قضية الهجرة، بل حتى في السياسات الاقتصادية يضع أقل من ٥٪ من الناخبين حزب الخضر كأكفأ الأحزاب من حيث التصدي لقضايا الاقتصاد[٥٨]، في المقابل احتل تغير المناخ صادرة القضايا لدى معظم الناخبين الألمان خلال الانتخابات الفيدرالية

٢٠٢١، مما ممكن حزب الخضر في تلك الانتخابات من تحقيق صعود انتخابي كبير وحصوله على ١١٨ مقعدًا كثالث أكبر الأحزاب داخل البرلمان.

ثانيًا: تعثر الحكومة الائتلافية: أدى الوضع السياسي المعقد في ألمانيا إلى إجراء الانتخابات الفيدرالية بصورة مبكرة في فبراير ٢٠٢٥، عقب تصويت بحجب الثقة في البرلمان في ديسمبر ٢٠٢٤ ضد ائتلاف المستشار "أولاف شولتز" والذي يتألف من الحزب الديمقراطي الاجتماعي (SPD) وحزب الخضر والحزب الديمقراطي الحر (FDP)، والذي يتولى السلطة منذ عام ٢٠٢١، وقد تعمقت الشقوق في الائتلاف الحاكم، والتي غذتها بالفعل التناقضات الأيديولوجية بين أحزاب الائتلاف والمتعلقة بالهجرة والتحديات الاقتصادية والأمنية، وبسبب نزاعات استمرت لأشهر حول ميزانية عام ٢٠٢٥، وأدت – في النهاية– إلى إقالة وزير المالية "كريستيان ليندنر" (الحزب الديمقراطي الحر) وانسحاب الحزب الديمقراطي الحر من الائتلاف لاحقًا[٥٩].

وقد أظهرت الأبحاث التي درست موقف المواطنين من الحكومات الائتلافية، أن الناخبين ينظرون إلى الأحزاب في الحكومات الائتلافية على أنها متشابهة أيديولوجيًا إلى حد ما، مما يؤدي لطمس خطوط المسؤولية ويزيد من صعوبة إسناد المسؤولية عن الأداء الضعيف إلى حزب بعينه[60]. ولذا تأثرت جميع أحزاب الائتلاف وتراجعت شعبيتها جراء تزايد الخلافات بين أحزاب الائتلاف الحاكم وسوء أداء الحكومة أمام التحديات الأمنية والاقتصادية والخارجية التي تواجهها ألمانيا مؤخرًا، وجاء الحزب الديمقراطي الحر كأبرز الخاسرين بسبب انسحابه من الائتلاف، وفشل في تجاوز العتبة الانتخابية (٥٪ من إجمالي الأصوات) ليخسر تمثيله داخل البرلمان بالكامل، ثم جاء الحزب الديمقراطي الاجتماعي كثاني أكبر الخاسرين من أحزاب الائتلاف بسبب قيادته للائتلاف وكونه أكبر أحزابه، وعادةً ما يكون حزب رئيس الوزراء – كما يراه الناخبون ووسائل الإعلام– ممثلاً للائتلاف بأكمله، كما يكون له رأي أكبر في صنع السياسات، مما يزيد من مسئوليته وعقاب الناخبين له على سوء أداء الحكومة، ثم أتي حزب الخضر كأقل أحزاب الائتلاف تضررًا.

ثالثًا: سلبيات الحكومات الائتلافية الكبيرة: خلافًا للائتلافات بين الأحزاب الكبيرة والصغيرة، تتمتع الأحزاب في حكومات الائتلاف الكبرى – التي تتميز بالتقارب النسبي بين عدد مقاعد أحزاب الائتلاف– بنفس القوة، حيث تُقسّم الحقائب الوزارية (المهمة) بالتساوي بين شركاء الائتلاف، وهذا يعني تساويًا أكبر في سلطة صنع السياسات، بالإضافة إلى تساوي أكبر في مكانة الأحزاب في وسائل الإعلام، بالإضافة إلى ذلك، ولأن شركاء الائتلاف في حكومات الائتلاف الكبرى لا يميلون إلى التموضع على نفس الجانب من الطيف الأيديولوجي للتنافس الحزبي، فإن النتائج السياسية للوصول إلى توافق عادةً ما تمثل مزيدًا من التنازلات السياسية، فضلًا عن وجود تحيز حزبي في توزيع المسؤوليات، إذ يُشير أنصار أحد الأحزاب الائتلافية باستمرار إلى الأحزاب الأخرى في الائتلاف في حال عدم رضاهم عن أداء الحكومة[٦١].

وانطلاقًا من تشكل الائتلاف الحاكم (ائتلاف إشارة المرور) من ثلاثة أحزاب، وما يترتب على ذلك من صعوبة الاتفاق بين أحزاب الائتلاف الكبير دون تقديم تنازلات واضحة، كما تزداد صعوبة الوصول لاتفاق ورؤية مشتركة في القضايا التي لها تأثير انتخابي واضح على أحزاب الائتلاف، إضافة إلى أن عدد المقاعد – وبالتبعية الحقائب الوزارية – بين الأحزاب المشكلة للائتلاف متقارب نسبيًا، ومن ثمَّ يتمتع حزب رئيس الوزراء (الحزب الديمقراطي الاجتماعي) بسيطرة أقل بكثير على شريكيه ذي القوة المتقاربة مقارنةً بالائتلافات التي تجمع بين الأحزاب الكبيرة والشركاء الصغار. كل ما سبق قد أثر بالسلب على حزب الخضر حيث تبنى –في إطار السعي للتوافق داخل الائتلاف– بعض القضايا والسياسات التي لا تنسجم مع أيديولوجيته، مما أثر على شعبيته وثقة الشرائح الاجتماعية المؤيدة له.

ومما سبق فإن وجود حزب الخضر كجزء من الائتلاف الحاكم فرض عليه التنازل عن بعض المبادئ الأيديولوجية وقبول بعض السياسات التي لا يتفق معها، للوصول إلى نقطة وسط مع شركائه في الائتلاف، وكذلك قبوله التراجع عن بعض الأهداف الطموحة التي كان يتبناها، وذلك على عكس موقف الحزب في صفوف المعارضة حيث كان يطرح أيديولوجيته في القضايا البيئية والاجتماعية بشكل أكثر وضوحًا ويعارض بقوة السياسات التي لا يتفق معها، وقد أثر ذلك على شعبية الحزب خاصة بين الناخبين الشباب الذين اعتبروا ذلك ابتعادًا عن مبادئ الحزب الأساسية.

رابعًا: ضعف الأداء في ظل توقعات مرتفعة بشأن الإنجازات: حيث أدى الصعود الانتخابي الواضح لحزب الخضر في انتخابات ٢٠٢١ وحصوله على ١١٨ مقعدًا ليكون ثالث أكبر الأحزاب من حيث عدد المقاعد داخل البوندستاج، وكذلك ثاني أكبر أحزاب الائتلاف الحاكم، مع حصوله على حقائب وزارية هامة ذات صلة مباشرة بالسياسات الخضراء كوزارات الاقتصاد وحماية المناخ، والخارجية، والغذاء والزراعة، والبيئة وحماية الطبيعة والسلامة النووية وحماية المستهلك، والأسرة وكبار السن والنساء والشباب، مما رفع سقف توقعات مؤيدي وأنصار حزب الخضر بإنجازات كبيرة فيما يتعلق بقضايا تغير المناخ والبيئة والتنمية المستدامة والطاقة النظيفة، إلا أن التحديات الكبيرة التي واجهتها ألمانيا جراء جائحة كورونا وتراجع معدل النمو الاقتصادي والحرب الروسية الأوكرانية وما نتج عنها من أزمات اقتصادية وتراجع إمدادات الطاقة، إضافة إلى الاختلافات بين أحزاب الائتلاف الحاكم، كل ذلك قد أعاق تحقيق إنجازات ملموسة في القضايا التي يُعنى بها حزب الخضر الألماني، مما أدى إلى إحباط قطاع من مؤيديه وتراجع ثقتهم في الحزب خاصة فئة الشباب، حيث لم تتحقق الأهداف البيئية أو الاجتماعية بالصورة المتوقعة، وأعطى ذلك انطباعًا للناخبين أن الحزب لم يحقق ما وعد به. ودائمًا ما تُعاقب الأحزاب بشدة في حال كانت التوقعات بشأن الإنجازات في المجالات التي يركز عليها الحزب مرتفعة (كالقضايا البيئية بالنسبة لحزب الخضر)، لكن الأداء جاء ضعيفًا.

خامسًا: صعود اليمين المتطرف (حزب البديل من أجل ألمانيا): أدى الصعود الانتخابي الكبير لحزب البديل من أجل ألمانيا في الانتخابات الفيدرالية ٢٠٢٥ بحصوله على ما يقرب من ربع مقاعد البوندستاج (١٥٢ مقعدًا) كثاني أعلى الأحزاب تمثيلًا في البرلمان الألماني، وما يروجه حزب البديل أثناء الحملة الانتخابية من التشدد في قضايا الهجرة وتجاهل قضية تغير المناخ بل وحتى انتقاد السياسات الخضراء والهجوم عليها، إلى تأثير سلبي على الزخم الانتخابي الذي كان يتمتع به حزب الخضر وما يتبناه من قضايا، مما انعكس على تراجع نتائجه الانتخابية.

وجملة القول، أن حزب الخضر الألماني قد شهد صعودًا انتخابيًا ونجاحًا متناميًا منذ تأسيسه، كما استطاع أن يحقق نتيجة تاريخية في الانتخابات الفيدرالية ٢٠٢١ بالفوز بـ١١٨ مقعدًا، ولينضم إلى الحكومة الائتلافية (ائتلاف إشارة المرور) كثاني أكبر أحزابها، إلا أن الحزب قد شهد تراجعًا انتخابيًا ملحوظًا في أول انتخابات فيدرالية (الانتخابات المبكرة ٢٠٢٥) بعد مشاركته في الحكومة الائتلافية، وذلك لعدة أسباب تندرج تحت عاملين رئيسيين، يتعلق العامل الأول بمشاركته في الائتلاف الحاكم، فمن ناحية انعكست هذه المشاركة سلبًا على شعبيته بسبب تعثر الحكومة الائتلافية وحجب الثقة بها ومن ثمَّ إجراء الانتخابات الفيدرالية بصورة مبكرة، ومن ناحية ثانية تأثر بسلبيات الحكومات الائتلافية الكبيرة والتي تستلزم تقديم تنازلات واضحة لإمكانية الوصول إلى توافق بين الأحزاب الثلاثة المشكلة للائتلاف، ومن ناحية ثالثة كان أداء حزب الخضر داخل الحكومة ضعيفًا مقارنة بحجم التوقعات والوزارات الهامة التي كان يتولاها داخل الائتلاف الحاكم.

أما العامل الثاني فيتعلق بالبيئة التي تُجرى فيها العملية الانتخابية، حيث تصدرت الهجرة كأهم القضايا المثارة قبيل انتخابات ٢٠٢٥، يليها إشكاليات الاقتصاد، ثم السياسة الخارجية، وتراجعت قضية تغير المناخ – التي تصدرت اهتمامات المواطنين في انتخابات ٢٠٢١ –، إضافة إلى الصعود القوي لليمين المتطرف ممثلًا في حزب البديل من أجل ألمانيا في انتخابات ٢٠٢٥، ليكون ثاني أكثر الأحزاب حصولًا على مقاعد داخل البوندستاج، مما أثر على نسبة أصوات حزب الخضر وتراجع الزخم الانتخابي للقضايا التي يطرحونها.

المبحث الثالث: دراسة حالة حزب الخضر النمساوي

يتناول هذا المبحث التعريف بحزب الخضر النمساوي وصعوده الانتخابي في الانتخابات الوطنية ٢٠١٩ ثم تراجع نتائجه الواضح في انتخابات ٢٠٢٤ أي عقب مشاركته في حكومة ائتلافية مع حزب الشعب النمساوي لمدة ٥ سنوات، مع تحليل أسباب هذا التراجع.

المطلب الأول: التعريف بحزب الخضر النمساوي:

تعود جذور سياسات الأحزاب الخضراء في النمسا إلى مبادرات المواطنين المتنوعة التي ظهرت في عدة مدن خلال أوائل سبعينيات القرن الماضي، كان هدف هذه المجموعات تنظيم مظاهرات محلية وشن حملات ضد المشاريع الحضرية التي تُعتبر ضارة بالبيئة[٦٢]. وشكّل عام ١٩٨٦ نقطة تحول في تاريخ سياسة الأحزاب الخضراء في النمسا بتأسيس حزب الخضر النمساوي.

وخاض الحزب انتخابات المجلس الوطني في نفس عام تأسيسه، واستطاع الحصول على ٤.٨٪ من الأصوات وحصل على ثمانية مقاعد (من أصل ١٨٣) في المجلس الوطني، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يشارك فيها حزب رابع في المجلس الوطني منذ عام ١٩٥٩، وهو العام الذي خسر فيه الحزب الشيوعي جميع مقاعده البرلمانية، وكانت هذه أيضًا هي النقطة التي برز فيها حزب أخضر بارز على الساحة السياسية النمساوية[٦٣]. ونجح الحزب بعدها في المشاركة الحكومية على المستويين الإقليمي ثم المستوى الوطني بعد ذلك.

ويناضل حزب الخضر النمساوي من أجل حماية البيئة والسلام والعدالة الاجتماعية، ودخل في حكومة ائتلافية مع حزب الشعب النمساوي في عام 2020، كما يُعتبر الحزب على يسار الطيف السياسي، وقد وسّع نطاق قيمه الخضراء الأساسية لتشمل أيديولوجيات مثل النسوية، ومناهضة الشركات (Anti-corporation)[٦٤]، وحقوق الأقليات، كذلك تضمن برنامج حزب الخضر لانتخابات المجلس الوطني لعام 2024 تعهدات باستبدال النفط والغاز بالطاقة الخضراء؛ وتحسين معايير رعاية الحيوان؛ وتوسيع شبكة النقل العام؛ وزيادة الشفافية في السياسة؛ وإصلاح نظام التقاعد النمساوي[65].

ويؤكد الحزب في برنامجه الأساسي أنه سيظل يناضل من أجل الطبيعة ومن أجل عالم يستطيع فيه كل الناس أن يعيشوا حياة كريمة يقررون مصيرهم. كما تتبلور قيم الحزب الأساسية في: البيئة، التضامن، تقرير المصير، الديمقراطية الشعبية، اللاعنف، النسوية[٦٦].

المطلب الثاني: الصعود الانتخابي لحزب الخضر النمساوي ٢٠١٩:

أطلق حزب الخضر النمساوي حملته الانتخابية عام ٢٠١٩ تحت شعار "بيئة نظيفة، سياسة نظيفة"، وبالمقارنة مع الانتخابات السابقة عام ٢٠١٧، كانت القضايا المتعلقة بالهجرة أقل بروزًا خلال انتخابات عام ٢٠١٩، وبدلاً من

ذلك، تصدرت مكافحة أزمة المناخ اهتمامات العديد من الناخبين، وطُرحت بشكل بارز في معظم أجندات الأحزاب، وتناول حزب الخضر، على وجه الخصوص، قضية التغير المناخي فيما يصل إلى ٤٠٪ من بياناتهم الصحفية، بينما اعتبرها أكثر من ٨٥٪ من ناخبيهم ومؤيديهم من بين أهم ثلاث قضايا تواجه البلاد في الأشهر التي سبقت انتخابات عام ٢٠١٩، وعلى غرار دول أوروبية أخرى، شارك – في تلك الفترة – عشرات الآلاف في مظاهرات في فيينا ومدن نمساوية أخرى للمطالبة باتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ[67].

ونعرض فيما يلي لأبرز نتائج الانتخابات البرلمانية في النمسا عام ٢٠١٩ من حيث عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب الرئيسية وما طرأ من تغير عن نتيجة الانتخابات السابقة.

جدول رقم (٣): مقاعد الأحزاب النمساوية في الانتخابات الفيدرالية ٢٠١٩

الحزب	عدد المقاعد	نسبة المقاعد من الإجمالي	التغير في عدد المقاعد عن انتخابات ٢٠١٧
حزب الشعب (ÖVP)	٧١	٣٩٪	٩+
الحزب الديمقراطي الاجتماعي (SPÖ)	٤٠	٢٢٪	١٢-
حزب الحرية (FPÖ)	٣١	١٧٪	٢٠-
حزب الخضر	٢٦	١٤٪	٢٦+
حزب النمسا الجديدة	١٥	٨٪	٥+

المصدر: https://data.ipu.org/

يتضح لنا من النتائج السابقة النجاح الانتخابي الكبير الذي حققه حزب الخضر النمساوي بالفوز ب٢٦ مقعدًا بنسبة ١٤٪ من المقاعد ليحقق أفضل نتيجة انتخابية في تاريخه، وأعلى نسبة صعود بين الأحزاب في تلك الانتخابات، وليدخل شريكًا مع حزب الشعب النمساوي في حكومة ائتلافية، بعد أن فشل في الحصول على أي مقعد خلال انتخابات عام ٢٠١٧ لعدم تخطيه العتبة الانتخابية (٤٪ من أصوات الناخبين)، كما شهد الخضر ارتفاع نسبة أصواتهم من ٣.٨٪ إلى ١٣.٩%، وتزامن ذلك مع التراجع الكبير لحزب الحرية الذي يمثل اليمين المتطرف وتحقيقه لأسوأ نتيجة انتخابية في تاريخه وخروجه من الحكومة.

وقد استطاع حزب الخضر أن يضاعف ما حظي به من دعم ثلاث مرات بحصوله على ١٣.٩٪ من الأصوات (٢٦ مقعدًا)، محققًا بذلك أفضل نتيجة له منذ تأسيسه، كما حصد كلًا من حزب الشعب وحزب الخضر أصواتًا في جميع الولايات النمساوية، مع أكبر المكاسب في "سالزبورج" لحزب الشعب النمساوي، وفي "فيينا" لحزب الخضر[٦٨]. كما تشير دراسة لجنة (AUTNES) الإلكترونية فيما يتعلق بالتقلبات الانتخابية، إلى أن حزب الخضر كان الحزب الأكثر نجاحًا في الاحتفاظ بأصوات ناخبيه الذين دعموه عام ٢٠١٧ بنسبة حوالي ٩٠٪[69].

ونظرًا لاختلاف وجهات نظر حزب الشعب (اليميني) وحزب الخضر (اليساري) في مجالات محددة، مثل اللجوء والهجرة، وحماية المناخ، والنقل، والبُعد الاجتماعي، كان التوصل إلى توافق في الآراء معركة شاقة ومتواصلة لكلا الحزبين السياسيين نظرًا لاختلاف قيمهما الأساسية، وقد عارض حزب الشعب النمساوي إنهاء استخدام سيارات محركات الاحتراق الداخلي اعتبارًا من عام ٢٠٣٥، داعيًا إلى الحياد التكنولوجي (Technology neutrality)[٧٠]، وفيما يتعلق بتوسيع منطقة شنغن لتشمل رومانيا وبلغاريا، أصر حزب الشعب على حق النقض النمساوي بسبب ما يُنظر إليه على أنه تحركات غير شرعية للمهاجرين، وغياب الرقابة على الحدود[٧١].

وفي ١ يناير ٢٠٢٠، وبعد حوالي ٩٣ يومًا من الانتخابات، أعلن حزبي الشعب والخضر توصلهما إلى اتفاق لتشكيل حكومة ائتلافية، وعلى الرغم من أن حزب الشعب النمساوي وحزب الخضر كانا يشاركان حينها في حكومات ائتلافية في عدة ولايات نمساوية، إلا أن هذه هي المرة الأولى التي يتولى فيها حزب الخضر الحكم على المستوى الوطني[٧٢].

ولا يقتصر اتفاق الائتلاف، المؤلف من ٣٢٦ صفحة، على خطط لتطبيق الحبس الاحتياطي للأفراد الذين يُعتبرون تهديدًا للسلامة العامة، بالإضافة إلى تخفيضات ضريبية على الشركات والدخل، بل يتضمن أيضًا مقترحات لفرض ضريبة كربون على تذاكر الطيران، وهدفًا لجعل النمسا خالية من الكربون بحلول عام ٢٠٤٠، وخططًا لتوسيع نطاق النقل العام في جميع أنحاء النمسا، وتشمل أولويات السياسة الخضراء الأخرى الواردة في اتفاق الائتلاف خططًا لقانون حرية المعلومات، ومع ذلك، أُجِّلَ تنفيذ وعد انتخابي رئيسي لحزب الخضر، وهو إصلاحُ النظام الضريبي لتسعير انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، حتى عام ٢٠٢٢ [٧٣].

وقد تعرّضَ اتفاق الائتلاف لانتقادات شديدة من أحزاب المعارضة الثلاثة الممثلة في البرلمان، وكذلك من قِبَل الجماعات البيئية، ومع ذلك، ووفقًا لما يقتضيه النظام الأساسي لحزب الخضر، وافق مؤتمر الحزب رسميًا وبأغلبية كبيرة على اتفاق الائتلاف في 4 يناير 2020، حيث صوَّتَ 93٪ من المندوبين لصالحه. أما بالنسبة لحزب الشعب النمساوي، فلم يواجه أيَّ عقبة في مؤتمر الحزب، ووافق على الائتلاف بالإجماع في اللجنة التنفيذية للحزب، وبموجب اتفاق الائتلاف، سيطر حزب الخضر على وزارةِ البنية التحتية المُوسَّعة، والتي تضم الآنَ أيضًا البيئة والمناخ والطاقة والتكنولوجيا، بالإضافة إلى ذلك، حاز الحزب على وزارتي العدل والشؤون الاجتماعية، وأصبح زعيم حزب الخضر، "فيرنر كوغلر"، نائبًا للمستشار النمساوي، وهو مسؤول عن وزارة الفنون والآداب[٧٤].

ومما سبق، فقد أسفرت الانتخابات الفيدرالية لعام ٢٠١٩ عن تشكيل أول حكومة ائتلافية اتحادية بين المحافظين (حزب الشعب) والخضر في أوروبا، وهي شراكة بين حزبين مختلفين أيديولوجيًا تفرض تحديًا لإنجاحها، وفي حال نجاح هذه الشراكة غير المتوقعة، فقد تُشكّل مثالًا يُحتذى به في الأنظمة متعددة الأحزاب الأخرى في أوروبا، حيث تكتسب أحزاب الخضر زخمًا متصاعدًا، فضلًا عن تحلي هذه الأحزاب بالمرونة الكافية، وهي مستعدة

للدخول في ائتلافات حكومية مع شركاء غير متوقعين لتعزز من حضورها وتأثيرها داخل المؤسسات السياسية الرسمية.

المطلب الثالث: التراجع الانتخابي لحزب الخضر النمساوي ٢٠٢٤:

تراجعت الثقة في السياسة الداخلية في النمسا في السنوات الأخيرة، وقد ساهمت فضائح فساد مختلفة في ذلك، إضافة إلى وجود مستوى عالٍ من الإحباط تجاه عمل الحكومة خلال السنوات القليلة الماضية وذلك بسبب ارتفاع التضخم وزيادة تكلفة المعيشة، وتداعيات جائحة كوفيد-١٩، وضعف الأداء الحكومي في قضايا الرعاية الاجتماعية وتمويل البرامج الصحية، والهجرة، وقد استفادت المعارضة من عدم المعالجة الفعالة لتلك القضايا من قبل الائتلاف الحاكم، ولا سيما حزب الحرية اليميني المتطرف (FPÖ) المتشكك في الاتحاد الأوروبي، والذي تصدر باستمرار استطلاعات الرأي قبيل كل من انتخابات الاتحاد الأوروبي والانتخابات الوطنية ٢٠٢٤[75].

كانت القضايا الرئيسية التي اعتبرها الناخبون مهمة في الفترة التي سبقت الانتخابات الفيدرالية ٢٠٢٤ هي: ارتفاع تكاليف المعيشة، حيث مثلت تكلفة المعيشة في النمسا مصدر قلق كبير للناخبين، فقد ظل معدل التضخم أعلى من المتوسط في دول الاتحاد الأوروبي لما يقرب من عامين، بينما ظل معدل النمو أقل من المتوسط الأوروبي باستمرار، ثم تأتي قضية الهجرة بعد ذلك، يليها الأمن كمصدر قلق رئيسي للناخبين بشكل متزايد، خاصة في أعقاب إحباط هجوم إرهابي مُخطط له على بعض الحفلات الغنائية في فيينا قبيل الانتخابات[76].

ودخل حزب الخضر حملته الانتخابية ٢٠٢٤ بزعامة مرشحته الشابة "لينا شيلينغ"، وأتت قضية مكافحة تغير المناخ على رأس أجندته الانتخابية، وكذلك التضامن مع أوكرانيا، وضمان أوروبا أكثر ديمقراطية، ومحاربة التطرف اليميني، ودعم الحركة النسوية، علاوة على ذلك، يتضمن برنامج الحملة حقوق مشاركة الشباب، وعدم التسامح مطلقًا مع الفساد، وفرض حد أقصى لسعر تذاكر القطارات بحد أقصى ١٠ سنتات للكيلومتر، وريادة الاتحاد الأوروبي العالمية في التكنولوجيا الخضراء، وتوفير الأدوية بأسعار معقولة[77].

ونعرض فيما يلي لأبرز نتائج الانتخابات النمساوية عام ٢٠٢٤ من حيث عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب الرئيسية وما طرأ من تغير عن نتيجة الانتخابات السابقة عام ٢٠١٩.

جدول رقم (٤): مقاعد الأحزاب النمساوية في الانتخابات الفيدرالية ٢٠٢٤

الحزب	عدد المقاعد	نسبة المقاعد من الإجمالي	التغير في عدد المقاعد عن انتخابات ٢٠١٩
حزب الحرية (FPÖ)	٥٧	٣١٪	26+
حزب الشعب (ÖVP)	٥١	٢٨٪	20-
الحزب الديمقراطي الاجتماعي (SPÖ)	٤١	٢٢٪	١+
حزب النمسا الجديدة	١٨	١٠٪	٣+
حزب الخضر	١٦	٩٪	١٠-

المصدر: https://data.ipu.org/

ونخلص من الجدول السابق إلى وجود تراجع انتخابي ملحوظ لحزبي الائتلاف الحاكم حيث خسر حزب الشعب ٢٠ مقعدًا، وتراجعت حصته من الأصوات بنسبة (١١.٢٪)، فيما خسر حزب الخضر ١٠ مقاعد وتراجعت حصته من الأصوات إلى ٨.٣٪ في الانتخابات الوطنية لعام ٢٠٢٤، مقارنة بـ١٣.٩٪ في الانتخابات السابقة أي بنسبة تراجع (٥.٦٪)[٧٨]، وفي المقابل نجد صعودًا انتخابيًا واضحًا لليمين المتطرف ممثلًا في حزب الحرية بحصوله على أكبر عدد من المقاعد (٥٧ مقعدًا) وبنسبة ٢٨.٨٪ من أصوات الناخبين بزيادة قدرها (١٢.٧٪) عن الانتخابات التي سبقتها في عام ٢٠١٩.

ويمكن أن نجمل الأسباب الرئيسية التي نعزو إليها التراجع الانتخابي لحزب الخضر النمساوي في الانتخابات الفيدرالية ٢٠٢٤ فيما يلي:

أولًا: التنازلات المطلوبة لتشكيل الحكومة الائتلافية: تحتاج أحزاب الائتلاف إلى التوفيق بين ضرورتين أساسيتين، فمن جهة، يتعين عليها إظهار الوحدة مع شريكها في الائتلاف من أجل الحكم معًا بفعالية والحفاظ على استقرار الحكومة، ومن جهة أخرى، يتعين عليها إبراز توجهاتها السياسية لجذب الناخبين[٧٩]. ولا يخفى صعوبة تحقيق هذا التوازن بين الولاء للحكومة والبعد عنها، حيث إن التوصل إلى حلول وسط في العديد من القضايا أمر لا مفر منه لتشكيل الحكومة الائتلافية، ولذا فإن مؤيدي "الشريك الأصغر" في الائتلاف قد يصابون بخيبة أمل، وقد يتفاقم هذا الوضع في الحالات التي تدخل فيها أحزاب الخضر في الحكومة مع شركاء بعيدين عن توجهاتها السياسية[٨٠].

وبالتطبيق على الحالة النمساوية، نجد أن هناك تباين أيديولوجي واضح بين حزبي الائتلاف الحاكم، حزب الشعب (يميني) وحزب الخضر (يساري)، مما يتطلب قدرًا كبيرًا من التنازل من قبل حزب الخضر والقبول ببعض السياسات اليمينية – خاصة وأنه الشريك الأصغر في الائتلاف وبفارق كبير عن حزب الشعب–، وهو أمر قد يغضب قطاعًا لا يستهان به من القاعدة الانتخابية للحزب. وبالفعل كانت هناك معارضة سابقة من أعضاء حزب

الخضر النمساوي للتفاوض مع اليمين (حزب الشعب) عقب انتخابات عام ٢٠٠٢[٨١]، كما كان حزب الخضر من أشدّ منتقدي سياسة الهجرة التي كان ينتهجها الائتلاف الحاكم السابق (٢٠١٧-٢٠١٩) والمكون من حزب الشعب وحزب الحرية، ومن ثمَّ فإن هذه التنازلات التي قدمها حزب الخضر فيما يتعلق بقبوله لسياسات اليمين فيما يخص الهجرة والاقتصاد – والتي حملت بصمة حزب الشعب–، في مقابل زيادة سياسات حماية المناخ، وذلك لإمكانية تكوين الائتلاف مع حزب الشعب، قد أثارت بالفعل إحباطًا بين مؤيديهم.

ويجب الأخذ في الاعتبار عدم تناسب القوة بين شريكي الائتلاف الحاكم، حيث إن حزب الشعب هو الأكبر ويتولى الحقائب الوزارية الأكثر أهمية كالمالية والداخلية والخارجية والشئون الاقتصادية، في حين يُعد حزب الخضر الشريك الأصغر في الائتلاف، ومن ثمَّ فقد واجه حزب الخضر تحديات في تنفيذ سياساته البيئية بسبب اختلاف الأولويات مع شريكه الأكبر في الائتلاف، ودائمًا ما تتطلب الائتلافات بين حزب كبير وآخر صغير تنازلات في السياسات، وهو ما يكون مؤلمًا للأحزاب الصغيرة – كحزب الخضر – بشكل خاص.

ثانيًا: اختلاف أولويات الناخبين والقضايا محل الاهتمام: حيث تصدرت قضية تغير المناخ اهتمامات الناخبين خلال انتخابات عام ٢٠١٩ وتراجع الاهتمام بملف الهجرة، مما أعطى زخمًا واضحًا لحزب الخضر في ذلك الاستحقاق الانتخابي، حيث أن مكافحة تغير المناخ هي قضيته الأولى، كما جاء ما يقرب من نصف بياناته الصحفية أثناء الحملة الانتخابية متعلقًا بتلك القضية، وفي المقابل تصدرت قضايا أخرى اهتمامات الناخبين النمساويين خلال انتخابات عام ٢٠٢٤ وعلى رأسها الوضع الاقتصادي متمثلًا في ارتفاع تكاليف المعيشة وتراجع النمو الاقتصادي، تليها قضيتي الهجرة والأمن.

وفي ظل تراجع الاهتمام بقضية تغير المناخ من كونها القضية الأبرز في انتخابات ٢٠١٩ إلى عدم وجودها ضمن أهم ثلاثة قضايا تشغل بال الناخبين خلال انتخابات ٢٠٢٤، انعكس ذلك بالسلب على حزب الخضر، خاصة أن قضايا الهجرة والأمن والاقتصاد ليست موضع تميز لدى حزب الخضر ولا يطرح فيها حلولًا ناجعة.

ثالثًا: صعود اليمين المتطرف (حزب الحرية النمساوي): يمكن أن نرصد الأثر السلبي لصعود حزب الحرية (اليميني المتطرف) على النتائج الانتخابية لحزب الخضر، حيث أن بينهما تعارض واضح في الأيديولوجية والقضايا محل الاهتمام، ففي حين تركز أحزاب الخضر على قضايا البيئة وتغير المناخ، تتجاهل أحزاب اليمين المتطرف هذه القضايا، بل في بعض الأحيان لا يعترفون بوجود أزمة تغير مناخي ويعارضون السياسات التي تهدف للتصدي لهذه الأزمة، كما تتباين سياساتهم فيما يتعلق بالتكامل الأوروبي والديمقراطية وعلاج المشكلات الاقتصادية.

لذا من المتوقع أن تشهد قضايا البيئة والمناخ تراجعًا على الأجندة الدولية للاتحاد الأوروبي بعد صعود أحزاب اليمين المتطرف في انتخابات البرلمان الأوروبي ٢٠٢٤، خاصة أن بعضها يتبنى الرغبة في الانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ[٨٢].

وبالتطبيق على حالة حزب الحرية النمساوي (اليميني المتطرف)، نجد أن مكافحة الهجرة وإن ظلت بوضوح قضيته الأساسية، إلا أن الحزب قد اتخذ مواقف شديدة الانتقاد بشأن التدابير الرامية إلى مكافحة تغير المناخ، وفيما يتعلق بالسياسة البيئية، طالب حزب الحرية بوقف الصفقة الخضراء الأوروبية، وقانون الاتحاد الأوروبي لاستعادة الطبيعة، والحظر المقرر على محركات الاحتراق[٨٣].

ولذا فليس مستغربًا أن نجد حزب الخضر النمساوي يحقق أعلى نتيجة انتخابية في تاريخه في ظل تحقيق حزب الحرية لأسوء نتيجة انتخابية في تاريخه وذلك خلال الانتخابات الوطنية ٢٠١٩، كذلك نجد صعودًا انتخابيًا كبيرًا لحزب الحرية وتصدره لنتائج الانتخابات عام ٢٠٢٤ كأعلى الأحزاب حصولًا على الأصوات وكذا مقاعد داخل البرلمان، وذلك في ظل تراجع حزب الخضر وفقده لما يقرب من ٤٠٪ من أصواته ومقاعده داخل البرلمان.

وبناء على ما تقدم، فقد نجح حزب الخضر النمساوي في تحقيق أفضل نتيجة انتخابية له، وذلك في الانتخابات الفيدرالية عام ٢٠١٩، وليصبح بعدها شريكًا في أول حكومة ائتلافية اتحادية بين المحافظين أو اليمين (حزب الشعب) والخضر في أوروبا، وهي شراكة بين حزبين مختلفين أيديولوجيًا تفرض تحديًا حقيقيًا لإنجاحها. وعلى الرغم من هذا الصعود، إلا أن الحزب قد شهد تراجعًا انتخابيًا واضحًا في الانتخابات التالية (عام ٢٠٢٤) لمشاركته في الحكومة الائتلافية، وذلك لعدة أسباب أهمها، اختلاف أولويات الناخبين والقضايا محل الاهتمام، حيث تصدر الاقتصاد والهجرة اهتمامات المواطنين خلال انتخابات ٢٠٢٤ وتراجعت قضية تغير المناخ، وسط صعود قوي لحزب الحرية اليميني المتطرف وتصدره لنتائج الانتخابات الوطنية ٢٠٢٤، وهذه كلها أسباب تتعلق بالظروف المحيطة بالعملية الانتخابية.

ويوجد سبب جوهري آخر لهذا التراجع يتعلق مباشرة بالمشاركة في الحكومة الائتلافية، ألا وهو التنازلات التي قدمها حزب الخضر النمساوي (الشريك الأصغر في هذا الائتلاف) وقبوله ببعض السياسات اليمينية لإمكانية الائتلاف مع حزب الشعب، حيث أدى هذا الأمر إلى غضب قطاع لا يستهان به من القاعدة الانتخابية للحزب. وانطلاقًا من طبيعة أحزاب الخضر الموجهة نحو السياسات وكذلك طبيعة مؤيديهم التي يغلب عليها الحماس الزائد والرغبة في نتائج سريعة والتمسك بقضاياها ذات البُعد القيمي، فإن هذه التنازلات لها تكلفة سياسية باهظة، وهو ما ظهر جليًا في حالة حزب الخضر النمساوي.

خاتمة:

تناولت هذه الدراسة أثر المشاركة في الحكومات الائتلافية على التراجع الانتخابي لأحزاب الخضر، وذلك من خلال التركيز على حالتي ألمانيا والنمسا، باعتبار حزبي الخضر في الدولتين يُعدان من أنجح أحزاب الخضر في أوروبا، كما أنهما حققا صعودًا انتخابيًا كبيرًا في الانتخابات الفيدرالية قبل الماضية (انتخابات ٢٠١٩ في النمسا وانتخابات ٢٠٢١ في ألمانيا)، مما أتاح لهما أن يكونا جزءًا من الائتلاف الحاكم، كما شهد الحزبان تراجعًا انتخابيًا واضحًا في الانتخابات الفيدرالية الأخيرة (انتخابات ٢٠٢٤ في النمسا وانتخابات ٢٠٢٥ في ألمانيا)، مما يثير العديد من التساؤلات حول أثر انتقال أحزاب الخضر من المعارضة إلى الحكم، والتحالف مع شركاء سياسيين ذوي توجهات مختلفة على الأداء الانتخابي لهذه الأحزاب.

واحتوت الدراسة على ثلاثة مباحث، يتعلق أولها بالتعريف بأحزاب الخضر وعوامل صعودها السياسي والانتخابي ومشاركتها في الحكومات الائتلافية، ويتناول ثانيها دراسة حالة حزب الخضر الألماني من حيث التعريف به وصعوده الانتخابي المستمر وأسباب تراجع نتائجه في الانتخابات الفيدرالية الأخيرة ٢٠٢٥ عقب مشاركته في الائتلاف الحاكم، بينما ركز ثالثها على حالة حزب الخضر النمساوي، من حيث صعوده التاريخي في الانتخابات الوطنية ٢٠١٩ ثم تراجع نتائجه في انتخابات عام ٢٠٢٤.

أما بصدد التساؤلات الرئيسية التي حاولنا الإجابة عنها، فقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

أولًا: تهدف أحزاب الخضر إلى بناء مجتمع مستدام بيئيًا، حيث تعتبر حماية البيئة قضيتها الأولى، كما تركز هذه الأحزاب على قضايا العدالة الاجتماعية، والديمقراطية الشعبية، والمساواة ونبذ العنف، كما تتميز بارتباطها الوثيق بالحركات الاجتماعية الجديدة. وقد تطورت أحزاب الخضر وترسخت في العديد من دول العالم خاصة في القارة الأوروبية، ولتصبح قوة معتدلة جذابة ذات نجاح انتخابي متزايد.

ثانيًا: تعددت العوامل التي أدت للصعود الانتخابي المتنامي لأحزاب الخضر في أوروبا، وفي مقدمتها، تزايد المشاكل والمخاطر البيئية العالمية وزيادة وعي المواطنين بها، والعوامل الاقتصادية كالرخاء الاقتصادي وارتفاع مستويات المعيشة، إضافة إلى طبيعة الشرائح الاجتماعية المؤيدة للحزب وتحلي هذه الأحزاب بالمرونة والاعتدال، فضلًا عن تأثير الهندسة المؤسسية وعامل "العدوى"، وقد مكنها هذا الصعود من المشاركة في الحكومات الائتلافية في العديد من الدول الأوروبية.

ثالثًا: أصبحت المشاركة في الحكومة هدفًا هامًا للعديد من أحزاب الخضر سعيًا لدفع أجندتها والقضايا التي تتبناها إلى الأمام، وتفرض المشاركة في الحكومات الائتلافية العديد من التحديات على أحزاب الخضر، أبرزها صعوبة

التوفيق بين قاعدة دعمها الشعبية الموجهة نحو السياسات، وبين التنازلات المصاحبة للوصول إلى توافق مع شركاء الائتلاف، والتي قد تجعلها تقبل ببعض السياسات التي لا تتوافق مع أيديولوجيتها أو تتنازل عن بعض أهدافها الطموحة، مما قد يؤدي إلى غضب قطاع من مؤيديها ومن ثمَّ التأثير على شعبيتها وزخمها الانتخابي.

رابعًا: حقق حزب الخضر الألماني نجاحًا متناميًا، بل واستطاع في الانتخابات الفيدرالية ٢٠٢١ أن يحصل على ١١٨ مقعدًا ليكون ثالث الأحزاب الألمانية من حيث عدد المقاعد داخل البوندستاج، وشريكًا في الحكومة الائتلافية (ائتلاف إشارة المرور) كثاني أكبر الأحزاب بداخلها. إلا أن الحزب قد عانى من تراجعٍ انتخابي واضح بعد مشاركته في الائتلاف الحاكم، حيث تراجعت نسبته من أصوات الناخبين إلى ١١.٦٪ في انتخابات عام ٢٠٢٥، بانخفاض عن ١٤.٧٪ في عام ٢٠٢١، وليحصل على ٨٥ مقعدًا فقط. وهذا التراجع الانتخابي يمكن أن نعزوه إلى عدة أسباب رئيسية وهي: اختلاف أولويات الناخبين خلال انتخابات ٢٠٢٥ عن التي سبقتها حيث تصدرت قضايا الهجرة والاقتصاد وتراجعت قضية تغير المناخ، وتعثر الحكومة الائتلافية بسبب تزايد الخلافات بين أطرافها، وسلبيات الحكومات الائتلافية الكبيرة التي تستلزم تنازلات سياسية واضحة، إضافة إلى ضعف أداء الحزب خلال فترة مشاركته في الحكومة في ظل توقعات مرتفعة بشأن الإنجازات، فضلًا عن الصعود القوي لليمين المتطرف ممثلًا في حزب البديل من أجل ألمانيا والذي يتخذ مواقف مناهضة لتوجهات حزب الخضر.

خامسًا: استطاع حزب الخضر النمساوي أن يحقق في انتخابات المجلس الوطني عام ٢٠١٩ أفضل نتيجة انتخابية له منذ تأسيسه بحصوله على ٢٦ مقعدًا بنسبة ١٣.٩٪ من الأصوات، وليدخل شريكًا مع حزب الشعب النمساوي في حكومة ائتلافية، وهي أول حكومة اتحادية بين المحافظين (حزب الشعب) والخضر في أوروبا، إلا أن الحزب قد عانى من تراجع انتخابي ملحوظ في الانتخابات الأخيرة ٢٠٢٤ بخسارته ١٠ مقاعد وتراجع حصته من الأصوات إلى ٨.٣٪، وذلك لعدة أسباب أبرزها، اختلاف أولويات الناخبين والقضايا محل الاهتمام، حيث تصدر الاقتصاد والهجرة اهتمامات المواطنين خلال انتخابات ٢٠٢٤ وتراجعت قضية تغير المناخ، إضافة للصعود القوي لحزب الحرية اليميني المتطرف وتصدره لنتائج الانتخابات الوطنية ٢٠٢٤، حيث أن بينهما تعارض واضح في الأيديولوجية والقضايا محل الاهتمام، فضلًا عن التنازلات السياسية التي قدمها حزب الخضر خلال فترة تواجده في الحكومة وقبوله ببعض السياسات اليمينية لإمكانية الائتلاف مع حزب الشعب، حيث أدى هذا الأمر إلى تراجع شعبيته.

وختامًا يمكن القول أن مشاركة أحزاب الخضر في الحكومة الائتلافية في كل من ألمانيا والنمسا قد أثر سلبًا على قواعدهما الشعبية وزخمهما الانتخابي، وأدى إلى تراجع انتخابي واضح في الانتخابات الأخيرة التي أعقبت مشاركتهما في الحكومة، وذلك نظرًا للتنازلات السياسية المصاحبة للدخول في الحكومات الائتلافية وضرورة الالتقاء في منطقة وسط بين أحزاب الائتلاف، وهو ما قد يؤدي إلى استياء قطاع من القواعد الشعبية لأحزاب

الخضر من هذه التنازلات الأيديولوجية والتأخر في تنفيذ ما وعد به من سياسات، خاصة وأن الطبيعة الغالبة على ناخبي هذه الأحزاب هو الرغبة في التغيير السريع.

كما أن هناك عوامل أخرى لهذا التراجع لا تتعلق بالانضمام إلى الحكومة الائتلافية، وفي مقدمتها العوامل الاقتصادية، فتدهور الاقتصاد يؤدي إلى تراجع الاهتمام بقضايا "ما بعد المادية" كتغير المناخ، حيث أن هذه القضايا البيئية لا تزدهر خلال الأوقات الاقتصادية الصعبة كالتي تواجهها أوروبا مؤخرًا خاصة منذ الحرب الروسية الأوكرانية، ولذلك تصدرت قضايا الاقتصاد والهجرة اهتمامات الناخبين في كلٍ من النمسا وألمانيا في الانتخابات الفيدرالية الأخيرة وتراجعت قضية تغير المناخ، فضلًا عن الصعود القوي لأحزاب اليمين المتطرف في الدولتين ومناهضتها لسياسات التصدي لتغير المناخ.

هوامش الدراسة:

[1] Parmjit Kaur Gill and Sandeep Kaur, Emergence of green politics in the world, **International Journal of Political Science and Governance**, 7(5), 2025, p. 25.

[2] Jon Burchell, **The Evolution of Green Politics..Development and Change within European Green Parties**, Earthscan Publications Limited, London, 2002, p. 1.

[3] Kenneth Newton and Jan W. Van Deth, **Foundations of Comparative Politics..Democracies of the Modern World,** Cambridge University Press, 2010, p. 275.

[4] Jon Burchell, The Evolution of Green Politics..Development and Change within European Green Parties, **Op. cit.**, p. 12.

[5] Ibid, p. 17.

[6] Mark Williams, **Rethinking Green Parties: The Emergence and Electoral Success of Green Parties in Austria, Britain and the Netherlands**, A Dissertation Submitted for the Degree of Doctor of Philosophy, Faculty of Social Sciences, University of Sheffield, 1999, P. 1.

[7] Ibid, p. 2.

[8] Caroline Close and Pascal Delwit, **Green parties and elections**, (in: Green Parties in Europe, ed.: Emilie Van Haute), Routledge, 2016, p. 261.

[9] Emil Kwidziński, German Green Party: The Evolution of Political Agenda, **Journal of Geography, Politics and Society,** 10(2), 2020, p. 50.

[10] Liam Clegg, Julio Galindo-Gutierrez, Green electoral performance and national climate change commitment: The conditional effect of EU membership, **Party Politics**, 2023, p. 9.

[11] Mark Williams, Rethinking Green Parties: The Emergence and Electoral Success of Green Parties in Austria, Britain and the Netherlands, **Op. cit.**, p. 2٥٨.

[12] Ibid, p. 260.

[13] Macy Miller, **What Makes Green Parties Successful: A Comparative Analysis of Germany, Austria, and France**, University of Nebraska – Lincoln, November 2020, pp. 5-6.

[14] Mathieu Petithomme, Why Do Green Parties Emerge? The British and German Greens in Comparative Perspective, **Journal of Political Science**, Vol. 13, No. 1, p. 7.

[15] For more details: Simon Otjes, Pathways to Power: How Green Parties Join Governments, **Green European Journal**, September 2019, p. 4.

[16] Arne Jungjohann, **German Greens in Coalition Governments..A Political Analysis**, Heinrich-Böll-Stiftung, European Union, Brussels, 2017, p. 56.

[١٧] لمزيد من التفاصيل انظر: أحمد الشورى أبو زيد، العوامل المؤثرة على الصعود السياسي لأحزاب الخضر في دول غرب أوروبا خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، العدد ١٧، يناير ٢٠٢٤، ص ١٥٣-١٥٤.

[١٨] المقصود بسياسات المحاصصة هو أن الحزب يضع نسبة محددة مسبقًا لتمثيل النساء في قوائم المرشحين للانتخابات البرلمانية، وربما تبلغ هذه النسبة ٥٠٪ في بعض الأحزاب.

[١٩] انظر: أحمد الشورى أبو زيد، العوامل المؤثرة على الصعود السياسي لأحزاب الخضر في دول غرب أوروبا خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣، **مرجع سابق**، ص ١٥٦.

[20] Zack P. Grant & James Tilley, **Fertile soil: explaining variation in the success of Green parties,** West European Politics, Routlrdge, 2018, p. 499.

[21] Mathieu Petithomme, Why Do Green Parties Emerge? The British and German Greens in Comparative Perspective, **Op. cit.**, p. 11.

[22] Ibid, p. 17.

[23] Mark Williams, Rethinking Green Parties: The Emergence and Electoral Success of Green Parties in Austria, Britain and the Netherlands, **Op. cit.**, p. 263.

[24] Stefano Fella, **EU elections 2024: Results and the new European Parliament**, Commons Library Research Briefing, July 2024, p. 37.

[25] Conor Little, **Green parties in governmen**t, (in: Green Parties in Europe, ed.: Emilie Van Haute), Routledge, 2016, p. 1.

[26] Ibid, p. 7.

[27] Ibid, p. 2.

[28] Ibid, p. 12.

[29] Heike Kluver , Inaki Sagarzazu, **Coalition governments and party competition: Political communication strategies of coalition parties**, University of Glasgow, September 2015, p. 21.

[30] Conor Little, Green parties in government, (in: Green Parties in Europe, ed.: Emilie Van Haute), **Op. cit.**, p. 16.

[٣١] ائتلاف إشارة المرور: هو مصطلح لوصف الائتلاف الحاكم في ألمانيا خلال الفترة ٢٠٢١ وحتى الانتخابات المبكرة ٢٠٢٥، والذي تشكل من ثلاثة أحزاب عقب الانتخابات الفيدرالية ٢٠٢١، حيث يرمز كل لون في إشارة المرور إلى اللون الرسمي لكل حزب من الأحزاب الثلاثة (الحزب الاشتراكي الديمقراطي "اللون الأحمر"، الحزب الديمقراطي الحر "اللون الأصفر"، حزب الخضر "اللون الأخضر").

[32] Nitish Kaza and Frau Smith, The Green Party and Germany's Environment: Integration, Influence, and Comparisons, **Journal of Student Research**, Volume 10, Issue 4, 2021, p. 3.

[33] Nigel Walker, Eleanor Gadd, **Germany: 2021 election and a new coalition government**, Commons Library Research Briefing, January 2022, p. ٧.

[34] Arne Jungjohann, **Governing Ecologically How Germany's Green Party leverages its influence to promote ecological modernization**, Publication Series on Democracy, Vol. 51, 2019, p. 9.

[35] Look for more details: Nitish Kaza and Frau Smith, The Green Party and Germany's Environment: Integration, Influence, and Comparisons, **Op. cit.**, p. 12.

[36] Nigel Walker, Eleanor Gadd, Germany: 2021 election and a new coalition government, **Op. cit.**, p. ٧.

[37] Nitish Kaza and Frau Smith, The Green Party and Germany's Environment: Integration, Influence, and Comparisons, **Op. cit.**, p. 3.

[38] Thomas Poguntke, **Green Parties in National Governments: From Protest to Acquiescence?**, Keele European Parties Research Unit, Working Paper 9, 2010, p. 10.

[39] Sebastien Maillard, Alice Schmidhuber, What are the Ambitions of the German Green Party?, Jac ques Delors institute, Brief September 2021, p. 2.

[40] Arne Jungjohann, Governing Ecologically How Germany's Green Party leverages its influence to promote ecological modernization, **Op. cit.**, pp. 9-10.

[41] Nigel Walker, Eleanor Gadd, Germany: 2021 election and a new coalition government, **Op. cit.**, p. 4.

[42] Sebastien Maillard, Alice Schmidhuber, What are the Ambitions of the German Green Party?, **Op. cit.**, p. 6.

[43] Nigel Walker, Eleanor Gadd, Germany: 2021 election and a new coalition government, **Op. cit.**, p. 7.

[٤٤] انظر الموقع الرسمي للبرلمان الأوروبي: https://results.elections.europa.eu/en

[45] Nigel Walker, Eleanor Gadd, Germany: 2021 election and a new coalition government, **Op. cit.**, p. ١٦.

[46] Ibid, p. ١7.

[47] Sebastien Maillard, Alice Schmidhuber, What are the Ambitions of the German Green Party?, **Op. cit.**, p. 8.

[48] Catrina Schläger, Jan Niklas Engels, Nicole Loew, **Analysis of the Bundestag elections 2025**, Friedrich-Ebert-Stiftung e.v., Bonn, Febrauary 2025, p. 3.

[49] Lars Petzold**, Bundestag election 2025: Understanding the German space debate**, European Space Policy Institute (ESPI), Brief No. 71, February 2025, p. 1.

[50] Caroline Mücke-Kemp**, Three Days Ahead of the Election – Final Verdict?**, Germany Votes 2025, Volume 13, February 2025, p. 5.

[51] Andrei Pavel, **2025 General Elections in Germany**, New Strategy Center, Romania, 2025, p. 8.

[٥٢] انظر نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي على الموقع الرسمي للبرلمان الأوروبي على الرابط التالي:
https://results.elections.europa.eu/en/germany/

[53] Catrina Schläger, Jan Niklas Engels, Nicole Loew, Analysis of the Bundestag elections 2025, **Op. cit.**, p. 15.

[54] Ibid, p. 3.

[55] Caroline Mücke-Kemp, Three Days Ahead of the Election – Final Verdict?, **Op. cit.**, p. 4.

[56] Jannik Jansen, Johannes Lindner, Thu Nguyen, **Grand (coalition) in Europe? What the German election outcome means for the EU**, Policy Brief, Hertie School..Jacques Delors Center, February 2025, p. 9.
[57] Catrina Schläger, Jan Niklas Engels, Nicole Loew, Analysis of the Bundestag elections 2025, **Op. cit.**, p. 6.
[58] Arne Jungjohann, Governing Ecologically How Germany's Green Party leverages its influence to promote ecological modernization, **Op. cit.**, p. 10.
[59] Andrei Pavel, 2025 General Elections in Germany, **Op. cit.**, p. 3.
[60] Carolina Plescia, Sylvia Kritzinger & Jae-Jae Spoon, Who's to blame? How performance evaluation and partisanship influence responsibility attribution in grand coalition governments, **European Journal of Political Research**, Vol. 61, 2022, p. 662.
[61] Ibid, pp. 661-662.
[62] Mark Williams, Rethinking Green Parties: The Emergence and Electoral Success of Green Parties in Austria, Britain and the Netherlands, **Op. cit.**, p. ٣٢.
[63] Ibid, p. ٣٤.
[٦٤] يشير هذا المصطلح إلى انتقاد أو معارضة الكيانات التجارية الكبرى والشركات متعددة الجنسيات لما لها من تأثير على السياسات الحكومية وعدالة توزيع الموارد، أي أنها تهدف إلى تعزيز حقوق الأفراد والمجتمعات على حساب مصالح الشركات الكبرى.
[65] Nigel Walker, **Austria: 2024 federal election**, Commons Library Research Briefing, November 2024, p. 12.
[٦٦] انظر الموقع الرسمي لحزب الخضر النمساوي على الرابط التالي: https://gruene.at/
[67] Jakob-Moritz Eberl, Lena Maria Huber & Carolina Plescia, A tale of firsts: the 2019 Austrian snap election**, West European Politics**, Routledge, 2020, pp. 1355-1356.
[68] Ibid**,** p. 1357.
[69] Ibid, p. 1358.
[٧٠] المقصود بالحياد التكنولوجي هو دعم جميع أنواع التكنولوجيا، أي على سبيل المثال تطوير السيارات ذات محركات الاحتراق الداخلي بجانب السيارات الكهربائية.
[71] Alexandra Bernhard, Stefan Schaller, **Austria: A Shift to the Right as a Prelude to the Parliamentary Elections in September**, CIDOB, Monographs, 2024, p. 111.
[72] Jakob-Moritz Eberl, Lena Maria Huber & Carolina Plescia, A tale of firsts: the 2019 Austrian snap election**, Op. cit.,** p. 1359.
[73] Ibid.
[74] Ibid.
[75] Alexandra Bernhard, Stefan Schaller, Austria: A Shift to the Right as a Prelude to the Parliamentary Elections in September, **Op. cit.,** p. 112.
[76] Nigel Walker, Austria: 2024 federal election, **Op. cit.**, pp. 17-18.
[77] Alexandra Bernhard, Stefan Schaller, Austria: A Shift to the Right as a Prelude to the Parliamentary Elections in September, **Op. cit.,** p. 113.
[78] https://www.bundeswahlen.gv.at/2024/nr/
[79] Heike Kluver , Inaki Sagarzazu, Coalition governments and party competition: Political communication strategies of coalition parties, **Op. cit.**, p. 21.
[80] Conor Little, Green parties in government, (in: Green Parties in Europe, ed.: Emilie Van Haute), **Op. cit**, p. 16.
[81] Ibid, p. 7.
[٨٢] سعاد محمود أبو ليلة، **صعود اليمين المتطرف وانتخابات البرلمان الأوروبي ٢٠٢٤...الدلالات والتداعيات**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار-رئاسة مجلس الوزراء المصري، القاهرة، يونيو ٢٠٢٤، ص ١٦.
[83] Eric Miklin, **The Populist Radical-right Freedom Party in the Austrian 2024 EU elections**, European Center for Populism Studies, October 2024, pp. 42-45.